



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The Impact of Financial Structure on the Relationship Between Audit Fees and Earnings Management Practices - An Empirical Study on A Sample of Companies Listed on the Iraq Stock Exchange

Hozheen Abdulazeez Hassan*, Nawzad Khudhur Saeed

College of Administration and Economics/University of Zakho

Keywords:

Audit fees, earnings management, financing structure.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	23 Apr. 2025
Received in revised form	06 May. 2025
Accepted	12 May. 2025
Available online	30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Hozheen Abdulazeez Hassan

College of Administration and
Economics/University of Zakho



Abstract: This study seeks to analyze and examine the impact of the financing structure on the relationship between audit fees and earnings management practices among firms listed on the Iraq Stock Exchange. To achieve the research objectives, an applied methodology was employed, grounded in quantitative mathematical analysis and evaluation. Data were collected from the annual financial statements of companies listed on the Iraq Stock Exchange, along with the official market bulletins, covering the period from 2010 to 2023. The study sample comprised 13 joint-stock companies, selected based on specific eligibility criteria and their compliance with the study's requirements.

The findings revealed a significant influence of the financing structure on the relationship between audit fees and earnings management. Specifically, the financing structure—represented by financial leverage—was found to moderate this relationship, such that the negative effect of audit fees on earnings management was more pronounced in firms with high financial leverage. This suggests that companies with greater reliance on debt financing face heightened litigation risk, prompting auditors to undertake more extensive audit procedures to mitigate such risks, which in turn leads to increased audit fees.

Based on these findings, the study proposes several recommendations. Chief among them is the need for corporate boards of directors to strengthen governance mechanisms—particularly by enhancing the independence of audit committees. This is essential to ensure that decisions related to audit fee determination are subject to rigorous oversight, with careful consideration of the role played by the financing structure. Such measures are expected to promote transparency and fairness in fee determination and to reduce the potential for earnings management practices driven by financial pressure.

تأثير هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

نوزاد خضر سعيد

هوزين عبدالعزيز حسن

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة زاخو

المستخلص

تستهدف الدراسة إلى تحليل واختبار أثر هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في سوق العراق للأوراق المالية. وبغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تبني تبني المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي الرياضي، إذ تم اعتماد البيانات المالية السنوية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والنشرات الرسمية للسوق كمصادر للبيانات للمدة (2010-2023). إذ تمثلت عينة الدراسة أساساً في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي بلغت (13) شركة مساهمة، إذ تم اختيار تلك العينة وفقاً لشروط صلاحية الشركات ومطابقتها لمتطلبات موضوع الدراسة.

وتأسيساً على ما تقدم، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أبرزها وجود تأثير معنوي لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، مما يشير إلى أن هيكل التمويل المعبر عنه بالرافعة المالية يعدل العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح، إذ يصبح التأثير السلبي لأتعاب التدقيق في إدارة الأرباح أكثر وضوحاً في الشركات ذات الرفع المالي المرتفع. وهذا يدل على أن اعتماد الشركة على الديون من مصادر التمويل الخارجية يزيد من مخاطر التقاضي، وبناءً على ذلك سيقوم المدقق بتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية للتخفيف من هذه المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أتعاب التدقيق. كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات كان من أهمها ينبغي على مجالس إدارة الشركات إدراك أهمية تعزيز آليات حوكمة الشركات، وبخاصة تعزيز استقلالية لجان التدقيق، لضمان أن تكون قرارات تحديد أتعاب التدقيق خاضعة لمراجعة دقيقة من قبل هذه اللجان، مع مراعاة تأثير هيكل التمويل على هذه الأتعاب. الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الشفافية والعدالة في تحديد الأتعاب، ومن ثم تقليل المخاطر المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح التي قد تنشأ نتيجة للضغوط التمويلية.

الكلمات المفتاحية: أتعاب التدقيق، إدارة الأرباح، هيكل التمويل.

1. المقدمة

تعد قضية أتعاب التدقيق أحد الأبعاد الهامة والمؤثر في مهنة التدقيق بعدها المصدر الأساس لتحقيق مكتب التدقيق لإيراداته، إلا أنها تعد عبئاً على الشركة الخاضعة للتدقيق، لذلك تسعى مكاتب التدقيق إلى تعظيم أتعابها من ممارسة المهنة، ومن جهة أخرى تسعى الشركات الخاضعة للتدقيق إلى تخفيض هذه الأتعاب بعدها تكلفة تنفق في سبيل الحصول على منفعة (Hallman et al., 2019). وتعكس أتعاب التدقيق ما يتحمله المدقق من الجهد ومخاطر ومسؤوليات، وما يتكبده من تكلفة، وما يتمتع به من سمعة وخبرة. لذا فإن عدم التحديد السليم للأتعاب التي تتناسب مع الخدمة المقدمة والجهد المبذول فيها قد يؤدي إلى تهديد المصلحة الشخصية مما يؤثر على الكفاءة المهنية والعناية اللازمة التي ينبغي بذلها في عملية التدقيق (Egbunike et al., 2023).

ومن جانب آخر، يعد رقم الربح المفصح عنه هو الرقم الجوهرى بالتقرير المالى للشركات بعده من أهم مقاييس تقييم أداء الشركات، فضلاً عن استخدامه في إبرام العديد من التعاقدات سواء بين الملاك والإدارة أو بين الشركة والمقرضين، ونظراً لأهمية رقم الربح واستخداماته المتعددة من جانب الأطراف المختلفة أصحاب المصالح في المنشأة، فقد تلجأ الإدارة للتأثير على هذا الرقم بهدف تضليل تلك الأطراف والوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه والذي يحقق المصالح الذاتية لها، وهو ما يعرف في الدراسات المحاسبية بممارسات إدارة الأرباح (Call, 2019).

بناءً عليه، فقد أوضحت بعض الدراسات (Martinez & Moraes, 2017; Usman & Adeganye, 2019; Gandía & Huguet, 2021; Hadiza & Abba, 2024) أن العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح مرهوناً بمدى وجود حوافز انتهازية لدى الإدارة، إذ إن الإدارة يمكنها ممارسة الضغوط على المدققين ودفعهم نحو التنازل عن استقلالهم وحيادهم من خلال أتعاب التدقيق سواء كانت مرتفعة أو منخفضة عن المستوى العادي.

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة التأثيرية بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح تتأثر بالعديد من العوامل، مثل خصائص الشركة، نظام حوكمة الشركات، وطبيعة البيئة التنظيمية التي تعمل فيها الشركة. لذا فقد أوضح كل من (Asien, 2017; Muia, 2019; Dahiyat & Bawaneh, 2021; Gandía & Huguet, 2021; Daryaei et al., 2024) أنه لفهم أفضل لأثر أتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح ينبغي فهم الأثر المعدل لهيكل التمويل على تلك العلاقة، إذ إن اعتماد عميل التدقيق على الديون من مصادر التمويل الخارجية يزيد من حدوث التلاعب في التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر التقاضي، وبناءً على ذلك سيقوم المدقق بتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية للتخفيف من هذه المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أتعاب التدقيق. ولذلك تسعى الدراسة الحالية إلى تناول الأثر التفاعلي لهيكل التمويل مقاساً بالرفع المالى كمتغير معدل في العلاقة التأثيرية بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في البيئة العراقية.

2. منهجية الدراسة ودراسات السابقة.

2-1. منهجية الدراسة

2-1-1. مشكلة الدراسة: تعد ممارسات إدارة الأرباح إحدى المشكلات التي تواجه الأسواق المالية لا سيما في الدول النامية، نظراً لآثارها السلبية على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، إذ تلجأ الشركات إلى تطبيق أساليب إدارة الأرباح، بغرض تحسين صورتها أمام المستثمرين وجلب الاستثمارات وتحسين العوائد السوقية، وذلك من خلال التأثير على رقم الربح بعده العنصر الرئيس والمؤثر في الكثير من المتغيرات السوقية، فضلاً عن استخدامه كأداة للرقابة على أداء إدارة الشركة، وهذا ما يجعله الرقم الأكثر عرضة للتأثير عليه من قبل الإدارة لتحقيق أهدافها الانتهازية (Wasiuzzaman, 2018).

وقد ترتب على ما سبق، قيام العديد من المنظمات المهنية والتشريعية بدراسة قضية التلاعب والتأثير المتعمد من قبل الإدارة على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية واتخاذ إجراءات وقائية لمواجهة مثل هذه الممارسات، من أبرزها تفعيل دور هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) فيما يتعلق بفحص وتحديد السليم لأتعاب التدقيق حتى لا تكون أتعاب التدقيق أقل أو أكثر من الحد الطبيعي، بما يهدد من الالتزام بمبدأي الموضوعية والكفاءة المهنية في ميثاق أخلاق مهنة التدقيق

(Patrick et al., 2017). لذا فمن الطبيعي أن يتبع اهتمام المنظمات المهنية بقضية أتعاب التدقيق وانعكاساتها على ممارسات إدارة الأرباح اهتمام آخر مماثل من جانب الباحثين والاكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق، وقد لوحظ عدم اتفاق الباحثين حول العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، إذ توصلت بعض هذه الدراسات (Usman & Martinez, 2017; Adekanye, 2019; Santos- Jaén et al., 2023; Hadiza & Abba, 2024; Shehadeh et al., 2024) إلى وجود علاقة سلبية بين أتعاب التدقيق وحجم ممارسات إدارة الأرباح. وعلى نقيض من ذلك توصلت دراسات كلاً من (Muzatko & Teclezion, 2016; Donatella et al., 2019; Yahaya & Okoroigwe, 2022) إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح.

وفي سياق هذا الجدل العلمي بشأن قضية أتعاب التدقيق وعدم اتفاق الباحثين حول طبيعة العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح والتي تمت في بيئات مختلفة. الأمر الذي أدت إلى وجود فجوة بحثية، لذلك تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة بيان هذه العلاقة في البيئة العراقية، وذلك من خلال التأثير التفاعلي لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، بالاعتماد على نظرية الوكالة. وفي ضوء ما تقدم يمكن تصوير إشكالية الدراسة من خلال عرض الأسئلة البحثية الآتية تمهيدا لاختبارها على مستوى البيئة العراقية:

- أ. ما أثر أتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح؟
 - ب. ما أثر هيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح؟
 - ج. ما أثر هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح؟
- 2-1-2. أهداف الدراسة:** تتبنى الدراسة في ضوء الأسئلة البحثية تحقيق أهداف عدة من أبرزها ما يأتي:

- أ. تحليل واختبار أثر أتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح.
 - ب. تحليل واختبار أثر هيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح.
 - ج. تحليل واختبار أثر هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح.
- 2-1-3. أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في إنها تمثل امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح. ومحاولة توضيح الفجوة البحثية في هذا المجال من خلال تقديم دليل علمي لتأثير هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في البيئة العراقية، التي تعد من الأسواق المالية الناشئة، وهو الأمر الذي سيترك مردوداً إيجابياً على مستخدمي المعلومات المالية وسوق الأوراق المالية في العراق، وغيرها من الدول النامية التي تتشابه بيئة الأعمال فيها مع بيئة الأعمال العراقية. لذا فإن الدراسة الحالية تسهم في تحقيق إضافات علمية مهمة يأتي في مقدمتها:

- أ. المساهمة في قياس أتعاب التدقيق باستخدام أرقام فعلية من واقع التقارير المالية للشركات عينة الدراسة، وهو الأمر الذي سينعكس على تسعير خدمات التدقيق بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، ومن ثم تحسين فاعلية القرارات للمهتمين بمهنة التدقيق، وخاصة مكاتب وشركات التدقيق.
- ب. المساهمة في تحديد مستوى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لما لذلك من بالغ الأثر على سلوك مختلف الأطراف المستفيدة بالشركات، ولا سيما

المتعاملين في سوق الأوراق المالية وتوجيههم للاستثمار نحو تلك الشركات التي ينخفض بها مستوى ممارسة إدارة الأرباح.

ج. المساهمة في تحديد العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، مما يزيد من وعي وإدراك معدي ومستخدمي التقارير المالية بأهمية كفاية أتعاب التدقيق بما يضمن جودة عملية التدقيق، ويحد من مخاطر وأثار ممارسات إدارة الأرباح على شركات الأعمال وعلى الاقتصاد ككل.

د. المساهمة التجريبية في بيان تأثير هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يدعم الجهات التنظيمية والمهنية والإشرافية على الشركات فضلاً عن ممارسي مهنة التدقيق باتخاذ الإجراءات اللازمة في دعم وحماية المستثمرين من هذه الممارسات، وهو ما ينعكس على مستوى الاعتماد على ما تتضمنه التقارير المالية المنشورة في بيئة الأعمال العراقية.

2-1-4. فرضية الدراسة: تتبنى الدراسة الحالية في ضوء الأسئلة البحثية والأهداف الموضوعية اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد تأثير لأتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح في البيئة العراقية.
الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد تأثير لهيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح في البيئة العراقية.
الفرضية الرئيسية الثالثة: يوجد تأثير لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في البيئة العراقية.

2-1-5. منهج الدراسة وأسلوب جمع البيانات: يتمثل منهج الدراسة المتبع وطرق جمع البيانات اللازمة لإنجازه في جانبي الدراسة وهما:

أ. **الجانب النظري:** بهدف بناء إطار نظري علمي لأبعاد مشكلة الدراسة وأهدافها تم تبني المنهج الاستقرائي بهدف توليد نتائج عامة حول متغيرات وعلاقات الدراسة. إذ تم الاعتماد على ما متوافر من الأدبيات الأجنبية والعربية والمحلية المختلفة، فضلاً عن مواقع شبكة المعلومات الدولية.

ب. **الجانب العملي:** تم تبني المناهج العلمية الآتية في سبيل إنجاز الاختبارات العملية للدراسة:

- ❖ **المنهج التطبيقي القائم على التقييم والتحليل الكمي** لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة الدراسة ونشرات سوق العراق للأوراق المالية.

- ❖ **المنهج الاستدلالي الكمي القائم على استخدام أدوات التحليل الإحصائي الاستدلالي** في اختبار وتحليل فرضيات الدراسة.

2-1-6. مجتمع وعينة الدراسة:

أ. **مجتمع الدراسة:** يمثل مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 ب. **عينة الدراسة:** سيتم اختيار عينة عمدية من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً لشروط صلاحية الشركات ومطابقتها لمتطلبات موضوع الدراسة.

2-1-7 حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يأتي:

أ. **الحدود المكانية:** تتمثل حدود الدراسة المكانية بالشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. **الحدود الزمانية:** تتمثل حدود الدراسة الزمانية بالمدة الزمنية (2018-2023) والتي تم تحديدها وفقاً لمؤشرات توافر وتكامل المعلومات للشركات عينة الدراسة.

2-2. دراسات سابقة:

1. دراسة (علي، 2016):	
علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح	عنوان الدراسة
رسالة ماجستير	نوع الدراسة
هدفت الدراسة إلى بيان علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح.	أهداف الدراسة
تم اعتماد المنهج الكمي التجريبي في تحليل واختيار فرضيات الدراسة. وذلك من خلال استخدام البيانات المالية للشركات المالية والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.	منهج الدراسة وأدواتها
تعد الشركات المساهمة المالية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية هي مجتمع الدراسة، إذ تم اختيار 49 شركة تابعة لقطاعي التأمين والبنوك كعينة للدراسة.	مجتمع وعينة الدراسة
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود علاقة سلبية بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح.	أهم النتائج
تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث أنها تلقي الضوء على تحليل العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، إلا أنها أخذت (حجم الشركة، والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والخسارة والرافعة المالية، وأرتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية) كمتغيرات رقابية، بينما ركزت جهود الدراسة الحالية على دراسة أثر هيكل التمويل كمتغير معدل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في البيئة العراقية، مع الأخذ بنظر الاعتبار (حجم الشركة، وربحية الشركة، ومعدل نمو البمبيعات) كمتغيرات رقابية.	أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية

2. دراسة (أبو العلا، 2019):	
أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح	عنوان الدراسة
بحث في مجلة	نوع الدراسة
هدفت الدراسة إلى بيان أثر كل من هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح.	أهداف الدراسة
تم اعتماد المنهج الكمي التجريبي في تحليل واختيار فرضيات الدراسة. وذلك من خلال استخدام التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق مصر للأوراق المالية.	منهج الدراسة وأدواتها
تعد الشركات المدرجة في سوق مصر للأوراق المالية هي مجتمع الدراسة، إذ تم اختيار 90 شركة كعينة للدراسة.	مجتمع وعينة الدراسة
توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وجود تأثيراً معنوياً موجباً لكل من هيكل الملكية وهيكل التمويل في إدارة الأرباح في البيئة المصرية.	أهم النتائج

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث أنها تلقي الضوء على اختبار أثر هيكل التمويل في إدارة الأرباح، إلا أنها أخذت التأثير المشترك لهيكل الملكية وهيكل التمويل في إدارة الأرباح، بينما ركزت جهود الدراسة الحالية على دراسة الأثر المعدل لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في البيئة العراقية.
---	---

3. دراسة (Nikoomaram et al., 2016):	
عنوان الدراسة	The Relationship between Earning Management and Capital Structure
نوع الدراسة	العلاقة بين إدارة الأرباح وهيكل رأس المال.
أهداف الدراسة	بحث في مجلة
منهج الدراسة وأدواتها	يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين هيكل رأس المال وإدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التجريبي في جانبها العملي، وذلك من خلال استخدام التقارير المالية للشركة المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية.
مجتمع وعينة الدراسة	تعد الشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية هي مجتمع الدراسة، وتم اختيار 119 شركة كعينة للدراسة.
أهم النتائج	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وجود علاقة إيجابية بين نسبة الدين والاستحقاقات التقديرية.
أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث أنها تلقي الضوء على اختبار تحليل العلاقة بين إدارة الأرباح والمقاسة وفق نموذج جونز المعدل وهيكل التمويل المقاسة بالرافعة المالية، إلى أن هذه الدراسة ركزت على وجود العلاقة بين إدارة الأرباح وهيكل التمويل دون الأخذ بنظر الاعتبار متغيرات معدلة.

4. دراسة (Martinez & Moraes, 2017):	
عنوان الدراسة	Relationship Between Auditors' Fees and Earnings Management
نوع الدراسة	العلاقة بين أتعاب المدققين وإدارة الأرباح
أهداف الدراسة	بحث في مجلة
منهج الدراسة وأدواتها	تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التجريبي في جانبها العملي، وذلك من خلال استخدام التقارير المالية للشركة المدرجة في سوق برازيل للأوراق المالية.

مجتمع وعينة الدراسة	تعد الشركات المدرجة في سوق برازيل للأوراق المالية هي مجتمع الدراسة، وتم اختيار 300 شركة كعينة للدراسة.
أهم النتائج	من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود علاقة سلبية بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح.
أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث أنها تهدف إلى تحليل العلاقة بين أتعاب التدقيق المعبر عنها باللوغاريتم الطبيعي لأتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح المقاسة وفق نموذج جونز المعدل، إلا أنها ركزت على بيان هذه العلاقة دون الأخذ بنظر الاعتبار متغيرات معدلة، إلا أن جهود هذه الدراسة ركزت في بيان العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح من خلال الأثر المعدل لهيكل التمويل.

2-3. إسهامات الدراسة الحالية:

أ. ما يميز الدراسة الحالية كونها تقدم دليلاً تطبيقياً من البيئة العراقية عن العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح. وهو ما لم يلق اهتمام الدراسات السابقة بشكل كافٍ خاصة في بيئة الأعمال العراقية. مما يزيد من وعي وإدراك معدي ومستخدمي التقارير المالية من التداعيات السلبية لأتعاب التدقيق سواء كانت مرتفعة أو منخفضة عن المستوى العادي بما يضمن جودة التدقيق، ومن ثم الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ب. إن الغرض العام للدراسات السابقة التي تمت في البيئات المختلفة لم يتعد قياس حجم أتعاب التدقيق إلى حدود معرفة أثارها في إدارة الأرباح من جانب، ودراسة أثر هيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح من جانب آخر. هذا، وقدمت الدراسة الحالية إضافة علمية تجريبية في بيان تأثير هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة باستخدام بيانات فعلية من واقع التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وهو ما يدعم الجهات الإشرافية على الشركات، فضلاً عن ممارسي مهنة التدقيق باتخاذ الإجراءات اللازمة في دعم وحماية المستثمرين من هذه الممارسات، وهو ما ينعكس على مستوى جودة التقارير المالية المنشورة في بيئة الأعمال العراقية.

3. الجانب النظري للدراسة:

3-1. أتعاب التدقيق

3-1-1. مفهوم أتعاب التدقيق وطرق قياسه: تعد أتعاب التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي مقابل تقديم خدمة التدقيق من المحددات الهامة التي لها تأثير مباشر على فاعلية وجودة هذه الخدمة، بينما تعد عبئاً للشركة محل التدقيق والتي تسعى من جانبها إلى دفع وتحمل أقل مبلغ مقابل الحصول على خدمة التدقيق وتكون ذات جودة عالية (Axén, 2020)، علاوة على ذلك فإن لها تأثير محتمل على أداء المدققين بتخصيص موارد أكبر للمهمة واستخدام وسائل أكبر تكلفة (مصطفى، 2022). كما تعكس أتعاب التدقيق العديد من مؤشرات جودة التدقيق التي قدمها الفكر المحاسبي. فهي تعكس ما يتحمله المدقق من الجهد ومخاطر ومسؤوليات، وما يتكبده من تكلفة، وما يتمتع به من سمعة وخبرة (Nugroho & Fitriani, 2019; Alrashidi et al., 2021; Almeida and silva, 2020). إذ يتم تحديد أتعاب التدقيق على أساس السعر الثابت المقابل للخدمات المؤداة في عملية التدقيق، فضلاً عن تقدير الخسائر المستقبلية الناتجة عن مسؤولية مراقب الحسابات عن تقرير التدقيق الصادر عنه

(Salehi et al., 2020). لذا فإن عدم التحديد السليم للأتعاب التي تتناسب مع الخدمة المقدمة والجهد المبذول فيها قد يؤدي إلى تهديد المصلحة الشخصية مما يؤثر على الكفاءة المهنية والعناية اللازمة التي ينبغي بذلها في عملية التدقيق (ElGammal & Gharzeddine, 2020). لذا ينبغي تحديد أتعاب التدقيق بحيث تتناسب مع مدى تعقيد الخدمة المقدمة، ومستوى الخبرة المطلوب لأداء عملية التدقيق، واعتبارات مهنية أخرى، وذلك حتى لا تكون الأتعاب أكثر أو أقل من اللازم بما يهدد استقلالية المدقق (Frendy, 2017).

وبشأن مفهوم أتعاب التدقيق، اتفقت معظم الدراسات السابقة (Yang et al., 2018; Abbott et al., 2017; Almeida and silva, 2020; Sun et al., 2020; Alrashidi et al., 2021; 2021; Muniandy, 2022) على أن أتعاب التدقيق تمثل المبلغ الذي يحصل عليها المدقق نتيجة العلاقة التعاقدية مع الشركة محل التدقيق، مقابل تأديته لعملية التدقيق هو وفريق العمل المساعد له على النحو الأمثل ولإبداء رأيهم حول صدق وعدالة القوائم المالية للشركة الخاضعة للتدقيق، وأنها أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتكون أتعاب التدقيق متوافقة مع الجهد المبذول والمخاطر المرتبطة بعملية التدقيق للقوائم المالية للشركة محل التدقيق، كمخاطر التقاضي وتعدد أعمال الشركة محل التدقيق، بما يضمن أن لا تكون أكثر من اللازم أو أقل من اللازم. وفقاً لهذا المفهوم أن أتعاب التدقيق غالباً ما يتم تحديدها من وجهة نظر المدقق، وذلك من خلال الموازنة بين تكلفة التدقيق والتمثلة في تكلفة إجراءات التدقيق الأساسية والإضافية والخسائر والمخاطر محتملة الحدوث التي قد يتحملها مكتب التدقيق بسبب مخاطر التقاضي (مشابط، 2020). وفي البيئة العراقية، أُنْفَقَ (سعيد، 2023؛ بريسم ودستجاردي، 2024) على أن أتعاب التدقيق تتمثل في الإيرادات أو المقابل المادي التي يتقاضاها نتيجة العلاقة التعاقدية بين مكاتب وشركات التدقيق والشركة الخاضعة للتدقيق نظير الوقت والجهد المبذول في أداء عملية التدقيق، وفقاً لما توجبه معايير التدقيق والمبادئ الأخلاقية لمهنة التدقيق. وفقاً لهذا المفهوم يتم تحديد الأتعاب بناء على الاتفاق الذي يتم بين المدقق الخارجي وعميله ويكون وفقاً لزم عملية التدقيق ونوع الخدمات وحجمها، ويتفق المدقق الخارجي والعميل على الأتعاب ويضاف عليها أن يرد العميل للمدقق أية مصاريف يدفعها أو يتحملها أثناء قيامه بعمله داخل الشركة (مخموري وخالند، 2023).

وفيما يتعلق بقياس أتعاب التدقيق السنوية لمراقب الحسابات؛ في معظم الدراسات التطبيقية (Hossain & Salama, 2018; Hossain et al., 2019; Salehi et al., 2020; Xu et al., 2020; Wang et al., 2021) يتم قياس أتعاب التدقيق باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي المبالغ السنوية التي يتحصل عليها مراقب الحسابات عن التدقيق السنوية للقوائم المالية التاريخية الكاملة، والمحددة بمحاضر الجمعية العمومية العادية لشركات العينة، وذلك بهدف التغلب على الالتواء في اختلاف قيم الأتعاب من شركة إلى أخرى والتخلص من القيم المتطرفة لها، وجعلها تقترب من التوزيع الطبيعي لبياناتها. ولكن نظراً لعدم وجود إلزام بنشر قيمة أتعاب التدقيق في بعض البلدان، فقد أتجه مجموعة من الباحثين إلى البحث عن مؤشرات بديلة لأتعاب التدقيق منها عدد عملاء الشركة محل التدقيق، أو إجمالي أصول الشركة محل التدقيق، أو إجمالي مبيعات العميل (Nelson et al., 2019).

3-1-2. جهود الجمعيات المهنية لفحص وتحديد السليم لأتعاب التدقيق: تعتبر أتعاب التدقيق التي يتقاضاها المدقق الخارجي إحدى المؤشرات الهامة على استقلاله وجودة الخدمة التي يقدمها للمجتمع المالي، ففي ظل ارتفاع مستوى المنافسة في سوق خدمات التدقيق، تميل الأتعاب إلى الانخفاض

متأثرة بعامل العرض والطلب، مما يؤثر سلباً على استقلالية المدقق الخارجي وجودة عملية التدقيق، ونتيجة لتأثر استقلالية المدقق الخارجي بأتعاب التدقيق قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بوضع المعايير الخاصة بذلك، والتي من أهمها أن لا تزيد قيمة الأتعاب التي يتقاضاها المدقق من العميل الواحد عن (10%) من مجموع الأتعاب الكلية لمكتبه (محمود، 2020).

وفي السياق ذاته، وللمحد من احتمال المساومة على الأتعاب على استقلالية المدقق، جاءت الدعوى بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley act 2002 (SOX) إلى ضرورة الإفصاح عن أتعاب التدقيق وفحصها بواسطة جهة محايدة، وقامت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بإلزام كافة الشركات المسجلة لديها بضرورة الإفصاح عن أتعاب التدقيق وأتعاب الخدمات الأخرى بخلاف التدقيق، كما اشترطت على مكاتب التدقيق الإفصاح في تقرير مفصل في نهاية عملية التدقيق عن عدد ساعات المستغرقة في العمل، وتفاصيل الأتعاب لكل فئة من الفئات المشاركة في عملية التدقيق. أما بخصوص الآلية التي تم اقتراحها للحكم على معقولية الأتعاب التي حصل عليها مكاتب التدقيق، فتمثل في تعاون كلاً من هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لتحديد مدى للأتعاب (دولار / ساعة تدقيق)، ويستخدم هذا المدى بواسطة (SEC) كمقياس مرجعي لتقييم الأتعاب والحكم على معقوليتها (Patrick et al., 2017).

وقد أشارت العديد من الدراسات (Stanley, 2011; Su & Wu, 2017; Averhals et al., 2020) إلى أن الإفصاح عن أتعاب التدقيق وأتعاب الخدمات بخلاف التدقيق يحقق نوعاً من الرقابة على الأتعاب، كما أنه يوفر للمستثمرين معلومات جديدة تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويعطي لهم انطباع معين عن مستوى جودة التدقيق، ومدى الجهد المبذول من جانب المدقق الخارجي في عملية التدقيق، ونطاق عملية التدقيق. وعلى الرغم من تحقيقه هذا الاتجاه من مزايا ومنافع من شأنها الحد من السلوك الغير الأخلاقي أو الانتهازي للمدققين الناتج عن ممارسة الإدارة للعديد من الضغوط وأهمها المساومة على الأتعاب، إلا أن هناك معوقات قد تحول دون تحقيق هذا الاتجاه لأهدافه المرجوة، ويرجع ذلك إلى أن عملية تقييم معقولية الأتعاب وفحصها ليست بأمر السهل، فهي ترتبط بعوامل عديدة مثل كفاءة المدققين، سمعة مكتب التدقيق، مستوى المنافسة في سوق مهنة التدقيق، حجم الشركة الخاضعة للتدقيق ودرجة تعقد عملياتها، مما يعني أن عملية الحكم على معقولية الأتعاب قد يشوبها عيوب الأحكام الشخصية لصعوبة معايرة كل هذه الجوانب (Chen et al., 2018).

بناءً على ما تقدم، يرى الباحثان أن وجود جهة محايدة تتمثل مهمتها في جمع واستلام أتعاب التدقيق من الشركات المدرجة في الأسواق المالية وإيداعها في الحسابات البنكية لمراقبي الحسابات ستسهم في الحد من الآثار السلبية لعملية المساومة على أتعاب التدقيق. وهذا بدوره ستؤدي إلى إعداد تقارير تدقيق نزيهة، وتدعيم الالتزام بالقواعد الأخلاقية والاستقلالية.

2-3. ممارسات إدارة الأرباح

2-3-1. مفهوم إدارة الأرباح: يعتبر رقم الربح المفصح عنه هو الرقم الجوهرى بالتقرير المالي للشركات بعده من أهم مقاييس تقييم أداء الشركات، فضلاً عن استخدامه في إبرام العديد من التعاقدات سواء بين الملاك والإدارة أو بين المنشأة والمقرضين، ونظراً لأهمية رقم الربح واستخداماته المتعددة من جانب الأطراف المختلفة أصحاب المصالح في المنشأة، فقد تلجأ الإدارة للتأثير على هذا الرقم بهدف تضليل تلك الأطراف والوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه والذي يحقق المصالح الذاتية

لها، وهو ما يعرف في الدراسات المحاسبية بممارسات بإدارة الأرباح (Call, 2019). وتُعدّ إدارة الأرباح من أهم ممارسات التي تضعف من جودة التقرير المالي بسبب توجه الإدارة نحو التقرير عن رقم الربح المحاسبي يعكس رغباتها ومصالحها ولا يعكس الأداء الاقتصادي للشركة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقرير مالي احتيالي يعمل على تضليل مستخدمي التقرير المالية بشأن أداء الشركة وقدرتها الربحية (Abou-El-Sood & El-Sayed., 2022). وقد أرتبط مفهوم إدارة الأرباح مع نظرية الوكالة التي تشير إلى وجود تضارب المصالح بين الوكيل والأصيل، إذ ينشأ تضارب في المصالح بين الملاك والإدارة نتيجة لوجود فجوة معلوماتية أو اختلاف في الأهداف. وقد ميزت دراسة (Abubakar et al., 2020) بين وجهات نظر مختلفة بشأن مفهوم إدارة الأرباح، تتمثل وجهة النظر الأولى في الإدارة المفيدة للتقارير المالية للشركات والتي يطلق عليها الإدارة البيضاء للأرباح، إذ يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الإدارة قد تسعى من خلالها إلى توفير معلومات مستقبلية لتمكين أصحاب المصالح من التنبؤ بمستقبل الشركة، حيث ترتبط الاستحقاقات بشكل إيجابي بالأداء المستقبلي، أي أن الإدارة تقوم من خلال تلك الممارسات وبشكل كفاء بالإشارة إلى معلومات داخلية حول الأداء المستقبلي المتوقع للشركة، أي أن تكون تقديرات الإدارة وسيلة لتوصيل توقعاتهم الخاصة لأصحاب المصالح (Sudhees & Nidheesh, 2021). كما قد تعد إدارة الأرباح طريقة ممكنة لإقناع المستثمرين بأن الشركة هي المكان الملائم لمحفظةهم الاستثمارية، ولهذا قد تكون ممارسات إدارة الأرباح مقبولة نسبياً إذا ما استخدمت لتوفير مؤشر عن أداء الشركة في الأجل الطويل حتى وإن انطوى ذلك على إخفاء الأداء الحقيقي لها في الأجل القصير، وذلك في إطار تمهيد الدخول (Durana et al., 2021). أما وجهة النظر الثانية يطلق عليها الإدارة السوداء للأرباح أو السلوك الانتهازي، وتتمثل وجهة النظر الثالثة في الجمع بين وجهتي النظر الأولى والثانية ويطلق عليها الإدارة الرمادية للأرباح وتنقسم على انتهازية أو معلوماتية. وتعد وجهة النظر السائد بين الباحثين والاكاديميين هي منظور السلوك الانتهازي الذي تعني إدارة الأرباح على قيام إدارة الشركة بزيادة أو تخفيض رقم صافي الربح المدرج بالقوائم المالية بطرق متعمدة، ويتم ذلك باستخدام المرونة المتاحة لديها في الاختيار من بين مجموعة الطرق والسياسات المحاسبية والتقدير والحكم الشخصي، كما تتضمن تلك الممارسات المتعمدة من قبل إدارة الشركة والموجهة لتعكس الأرباح المنشورة بالقوائم المالية رغبات ومصالح الإدارة بدلاً من الأداء المالي الحقيقي للشركة.

بناءً على ما سبق، يرى الباحثان أن إدارة الأرباح يعبر عن قيام الإدارة ببعض الممارسات، سواء حقيقية تتضمن قرارات استثمارية وانتاجية حقيقية أو عن طريق الاستحقاقات استخدام سياسات محاسبية وتقديرات شخصية اعتماداً على مرونة المونة المحاسبية، لتعديل الأرباح الحقيقة لتحقيق أهداف خاصة بها، ورغم أن تلك الممارسات تعد قانونية كونها تتم في ضوء المعايير والمبادئ المحاسبية إلا أنها ممارسات غير أخلاقية وقد تؤدي إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية فيما يتعلق بالأداء الحقيقي للشركة، وأن هنالك اتفاق كبير بين أغلب الباحثين على أن إدارة الأرباح تستخدم من أجل تضليل المساهمين ومستخدمي الكشوفات المالية الآخرين، وبذلك يمكن القول إن الهدف منها هو التضليل وحجب الحقيقة والتي ينطوي وفي ثناياها أعمال غير أخلاقية.

2-2-3. استراتيجيات ومداخل ممارسات إدارة الأرباح: تعتمد إدارة الشركات في ممارستها التعسفية لإدارة الأرباح على العديد من الاستراتيجيات والمداخل، والتي يمكن للباحثين تصنيفها إلى نوعين،

قد تختار الإدارة إحداهما أو كليهما للتأثير على أرقام قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي وظهورها بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية، وهما:

أ. **الاستراتيجية المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية (إدارة الأرباح المصطنعة):** تعتمد هذه الاستراتيجية على تركيز إدارة الشركات على استخدام المتغيرات المحاسبية التي تتضمن اختيار السياسات والطرق والتقديرات المحاسبية التي تسمح المعايير المحاسبية وما يتعلق بها من قياس وتبويب وتقدير وذلك نتيجة للمرونة المتاحة في الاختيار الاستراتيجي من البدائل المحاسبية المتاحة للإدارة واللجوء إلى التقديرات الشخصية، من خلال ممارسة الاستحقاقات الاختبارية والتغيرات المحاسبية الاختبار تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية التي سبق إتباعها للتأثير الدفئري أو الشكلي على المعلومات المحاسبية، وذلك لغرض التأثير على نتيجة نشاط الفترة المالية، وهو ما أدى إلى أن يطلق على هذه الاستراتيجية مصطلح "إدارة الأرباح المصطنعة" (Greiner et al., 2017).

ب. **الاستراتيجية الحقيقية من خلال الممارسات الإدارية والتشغيلية (إدارة الأرباح الحقيقية):** تعتمد هذه الاستراتيجية على تركيز إدارة الشركات على استخدام المتغيرات الحقيقية التي تتضمن اتخاذ إجراءات وقرارات إدارية وتشغيلية حقيقية ومعتمدة، وتدخل في نطاق سلطاتها وتراها مناسبة لإعادة هيكلة عمليات المنشأة، وذلك للتحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة أو العمليات سواء كانت متعلقة بالإنتاج أو الاستثمار، وذلك عن طريق تأجيل عمليات مالية معينة لفترة مالية تالية، أو استثمار أو تخفيض بعض المصروفات الاختيارية كمصروفات البحث والتطوير والإصلاح والصيانة والدعاية والإعلان والبيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية، وهو ما أدى إلى أن يطلق على هذه الاستراتيجية مصطلح "إدارة الأرباح الحقيقية" (Musa et al., 2025). إذ إن اعتماد إدارة الشركة مثل هذه الممارسات الإدارية والتشغيلية تتأثر به المعلومات المالية وبخاصة المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية، مما يؤدي بدوره إلى التأثير السلبي على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة، ومن ثم على قيمة الشركة في الأجل الطويل، وهو الأمر الذي يجب أن تنتبه له شركات الأعمال المختلفة، فضلاً عن ضرورة إيجاد الآليات المناسبة التي تضمن تقيد أو الحد من هذه الممارسات (Viana et al., 2023).

3-3. هيكل التمويل

3-3-1. **مفهوم هيكل التمويل:** تعد قرارات اختيار هيكل التمويل واحدة من أهم القرارات المالية التي يتم اتخاذها في مجال تمويل الشركات، والتي يتحدد في ضوءها التوليفة المثلى من الديون وحقوق الملكية بدلالة مجموعة من المعايير الكمية والكيفية التي تستجيب في مجملها لأهداف الأطراف ذات المصلحة في الشركة (Essel, 2024). ففي ظل التطورات الكبيرة الذي يشهده السوق المالي برزت مجموعة متنوعة من البدائل التمويلية المتاحة أمام الشركة، والتي تعمل من خلالها على تلبية كل احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية في إطار تحقيق الأهداف المرجوة التي من بينها تدنية المخاطر وتخفيض التكلفة، فضلاً عن تعظيم قيمة الشركة (Mansour et al., 2024). إذ إن الشركات تسعى إلى الحصول على هذه المصادر بأفضل الشروط وهذا في حدود العائد المطلوب والخطر الممكن قبوله، من خلال بناء هيكل تمويلي مناسب يتكون من مزيج بين مختلف العناصر التمويلية المتاحة بغرض الوصول إلى الهيكل التمويل الذي يحقق للشركة أعلى ربحية ممكنة، مع الأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العناصر أهمها تأثير المديونية على ربحية الشركة، مستوى الدين ومدى تناسبه مع وضع الشرك، والمزيج المقبول والمناسب للتمويل من الأموال الخاصة والديون (Boateng et al., 2022). لذا تعد قرارات التمويل من القرارات المعقدة التي تتطلب الدراسة والبحث لتحديد مصدر التمويل المناسب سواء كان عن طريق التمويل المملاك أم عن طريق التمويل المقترض، أو تحديد المزيج

التمويل المناسب الذي يحقق أدنى كلفة وأفضل عائد ممكن، ولهذا تعد أحد المحددات الأساسية لأداء الشركات وذلك للدور الذي يؤديه في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال اختيار مزيج التمويل المناسب الذي يعظم من قيمة الشركة (Al Amosh et al., 2024).

بناءً عليه تشير الأدبيات في مجال التمويل إلى أنه ليس هناك تعريف موحد لهيكل التمويل، إذ عرفه (Nguyen et al., 2023) بأنه يعبر عن مختلف التوليفات من مصادر التمويل سواء أكان ملكية أو أقراض وبأجلها المختلفة طويلة الأجل وقصيرة الأجل التي يمكن للمنشأة المفاضلة بينها لتحقيق مزايا متعددة، أي توزيع قيمها بين الأموال الخاصة والديون لتتمكن من تحقيق المزايا التي يوفرها كل مصدر من مصادر التمويل وعلى أساس أن لكل ما مصدر تكلفة مختلفة عن المصدر الآخر فإن قرارات الاستثمار المستقبلية وقيمتها ستتأثر تبعاً لدرجة مستوى تفضيلاتها بين مختلف التوليفات المتاحة من الهيكل التمويلي. في حين عرفه (Brei et al., 2023) بأنه يترجم الصورة التي تعكس الاتجاه المالي للشركة لتوسيع أنشطتها، كما يعبر عن تركيبة مواردها والطريقة التي تزيد الشركة رأس مالها وتقدير احتياجاتها المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل لتمويل أنشطتها. ومن جانب آخر أشار (Nuraeni et al., 2024) بأنه الإطار الاستراتيجي الذي تعتمد عليه الشركات لتحقيق التوازن بين استخدام المصادر طويلة الأجل والقصيرة الأجل للتمويل بهدف تحسين الكفاءة المالية وتعظيم قيمة المساهمين. هذا ما أكدته (Abdullah & Tursoy, 2021) بأنه الاستراتيجية التي تتبناها الشركة في تحديد وتنظيم مصادر الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأعمال ومستوى المخاطر والعائد المتوقع، وذلك بهدف تحقيق التوافق بين احتياجات الشركة والموارد المالية المتاحة، بما يضمن استمرارية العمليات وتعزيز النمو على المدى الطويل.

بناءً على ما سبق، يرى الباحثان أن هيكل التمويل هو الإطار الذي تحدد من خلاله الشركة مصادر التمويل التي تعتمد عليها لتغطية احتياجاتها المالية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ويشمل هذا الهيكل التوزيع المناسب بين مختلف أشكال التمويل بما يتناسب مع طبيعة الشركة وظروفها المالية، إذ يعتمد اختيار الهيكل الأمثل على تحليل دقيق للمخاطر المرتبطة بكل مصدر تمويل وتأثيره على استقرار الشركة.

3-3-2. مؤشرات قياس هيكل التمويل: إن تحديد نوع خاص من المقياس لهيكل التمويل يتوقف على الغرض من القياس، فمن منظور المحاسبي المقياس الأكثر انتشاراً لقياس الهيكل التمويلي هو درجة الرفع المالي، إذ يؤكد البعض منهم على استخدام القيمة الدفترية للرافعة المالية وهناك آخرون قد استخدموا مقياس القيمة السوقية للرافعة المالية (Cahyono & Chawla, 2019). وبشكل عام، فإن أهم النسب المستخدمة لقياس هيكل التمويل تكمن فيما يأتي (محمد وأحمد، 2023):

أ. **نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات:** وهي طرق محاسبية تستخدم لتحديد قدرة الشركة على تسديد التزاماتها وتظهر هذه النسبة مدى اعتمادها على أموال غير التمويل موجوداتها، وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على انخفاض عبء الديون التي يمكن أن تتحملها الشركة والقدرة على السداد. إذ يرغب المقرضون والدائنون في أن تكون نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات منخفضة قدر الإمكان لأن النسبة المنخفضة تشير إلى انخفاض مخاطر التخلف عن سداد الديون المستحقة على الشركة، وعليه كلما ارتفعت نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات ارتفعت تكلفة الشركة للمدينين لأن المقرضين والدائنين سيطلبون بتعويض عن المخاطر المتزايدة التي يتحملونها، ومن ثم، فإن هذه النسبة تساعد على تحديد مدى حماية الدائنين في حالة الإعسار (أبو سالم وبسيوني، 2018).

ب. **نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:** تقيس مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل نفسها ومن ثم ازدياد المخاطر التمويلية وخطر عدم السداد في الاجل الطويل. وتقيس هذه النسبة مقدار الديون طويلة الأجل بإجمالي حقوق الملكية (محمد وأحمد، 2023).

ج. **نسبة ديون طويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات:** توضح مدى اعتماد أصول الشركة على التمويل بأموال الغير طويلة الأجل، تظهر مدى سلامة الهيكل رأس المال للشركة، فكلما زادت هذه النسبة، فهذا يعني أن معظم الموجودات ممولة عن طريق قروض طويلة الأجل (أبو سالم وبسيوني، 2018).

د. **نسبة أجمالي الديون إلى حقوق الملكية:** تقيس هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل نفسها، ومن ثم زيادة المخاطر التمويلية ومخاطر عدم السداد في الأجل الطويل. فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على اعتماد الشركة على الاقتراض في تمويل أصولها. وكلما كانت منخفضة دل على ذلك على اعتمادها على حقوق مساهميتها في تمويلها (غنيم وعبدالعليم، 2023).

3-4. العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح في ظل الدور المعدل لهيكل التمويل: تعد ممارسات إدارة الأرباح إحدى المشكلات التي تواجه الأسواق المالية لا سيما في الدول النامية، نظراً لآثارها السلبية على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، إذ تلجأ الشركات إلى تطبيق أساليب إدارة الأرباح، بغرض تحسين صورتها أمام المستثمرين وجلب الاستثمارات وتحسين العوائد السوقية، وذلك من خلال التأثير على رقم الربح بعدة العناصر الرئيس والمؤثر في الكثير من المتغيرات السوقية، فضلاً عن استخدامه كأداة للرقابة على أداء إدارة الشركة، وهذا ما يجعله الرقم الأكثر عرضة للتأثير عليه من قبل الإدارة لتحقيق أهدافها الانتهازية (Wasiuzzaman, 2018).

وقد ترتب على ما سبق، قيام العديد من المنظمات المهنية والتشريعية بدراسة قضية التلاعب والتأثير المتعمد من قبل الإدارة على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية واتخاذ إجراءات وقائية لمواجهة مثل هذه الممارسات لإضفاء الثقة والموضوعية في التقارير المالية، إذ أصدر الكونجرس الأمريكي قانون ساربنز-أوكسلي (SOX) والذي تضمن بنوداً مهمة للحد من الممارسات الانتهازية وحالات التلاعب في التقارير المالية من قبل إدارة الشركة، من أبرزها تفعيل دور هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) فيما يتعلق بفحص وتحديد السليم لأتعاب التدقيق حتى لا تكون أتعاب التدقيق أقل أو أكثر من الحد الطبيعي، بما يهدد من الالتزام بمبدأي الموضوعية والكفاءة المهنية في ميثاق أخلاق مهنة التدقيق (Patrick et al., 2017). لأن عدم التحديد السليم لأتعاب التدقيق بما يتناسب مع الخدمة المقدمة والجهد المبذول قد تهدد استقلالية المدقق، مما يزيد من ممارسات إدارة الأرباح. لذا فمن الطبيعي أن يتبع اهتمام المنظمات المهنية بقضية أتعاب التدقيق وانعكاساتها على ممارسات إدارة الأرباح اهتمام آخر مماثل من جانب الباحثين والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق (Greiner et al., 2017). وقد ساهم في زيادة الاهتمام بهذا الموضوع التطورات في اقتصاديات المعلومات ونظرية الوكالة التي بدورها حاولت توضيح الدور الجوهرى للمدقق الخارجى، كحلقه وصل بين إدارات الشركات، بما تملكه من معلومات داخلية، والأسواق المالية التي تعتمد على التقارير المالية الخارجية التي تصدرها الشركات، والتي يعطيها رأي المدقق مصداقية، تعتمد عليها تلك الأسواق (Sutrisno, 2019). وقد لوحظ عدم اتفاق الباحثين حول العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، إذ توصلت بعض هذه الدراسات (Martinez & Moraes, 2017; Usman & Adekanye, 2019; Santos- Jaén et al., 2023; Hadiza & Abba, 2024; Shehadeh et al., 2024) إلى وجود علاقة سلبية بين أتعاب التدقيق وحجم ممارسات إدارة الأرباح. بما يعني أن زيادة أتعاب التدقيق قد تعكس درجة جودة تدقيق عالية وبالتالي حجم أقل من

ممارسات إدارة الأرباح. وفي المقابل كلما أرتضى المدقق بقبول أتعاب تدقيق متتدية كلما أنخفضت درجة جودة التدقيق، وأرتفع احتمال حدوث ممارسات إدارة الأرباح. وعلى نقيض من ذلك توصلت دراسات كلاً من (Muzatko & Teclezion, 2016; Donatella et al., 2019; Yahaya & Okoroigwe, 2022) إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، بما يعني كل ما زاد حجم أتعاب التدقيق عن المستوى العادي سينتج عنه تقوية الروابط الاقتصادية بين العملاء والمدققين، واحتمال تخوف المدققين من إصدار رأي متحفظ خوفاً من فقد العميل، وبالتالي السماح له بممارسات إدارة الأرباح.

ومن جانب آخر، يعد هيكل التمويل من العوامل المؤثرة في أتعاب التدقيق، إذ تشير الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين هيكل التمويل وأتعاب التدقيق إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي بين نسبة الديون وأتعاب التدقيق، ويرجع ذلك إلى أن زيادة نسبة الديون في هيكل التمويل ترتبط بارتفاع مخاطر الوكالة وعدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى طلب إجراءات تدقيق أكثر تفصيلاً، مما يزيد من الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي (Azizi, 2024). أما بخصوص علاقة هيكل التمويل بإدارة الأرباح تعددت الدراسات التي قدمها الفكر المحاسبي بشأن هذه العلاقة، بناءً عليه فقد اشار (Naz & Sheikh, 2023) بأن درجة المخاطر تتغير بناءً على حجم الديون في هيكل التمويل، إذ إن الشركات التي تعتمد بشكل كبير على التمويل بالديون تتعرض لمخاطر أعلى، ولهذا يتطلب منها الأمر دفع التزامات مالية دورية، الأمر الذي يُشدد على ضرورة الحفاظ على مستوى عالٍ من الأرباح لضمان الوفاء بهذه الالتزامات، وقد تؤدي هذه الضغوطات إلى لجوء الإدارة إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بغرض توجيه الصورة المالية نحو الاتجاه الذي يحقق أهدافهم الانتهازية.

بناءً عليه، يرى الباحثان إن العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح تعتمد على طبيعة الضغوط التمويلية التي تواجهها الشركات في هيكل التمويل، فالشركات التي تعتمد على التمويل بالديون غالباً ما تكون أكثر ميلاً لاستخدام ممارسات إدارة الأرباح بسبب التزامات السداد والقيود المفروضة من قبل المقرضين، مما يدفعها إلى تعديل الأرباح للحفاظ على مؤشرات مالية جيدة. لذا كلما زاد اعتماد الشركة على التمويل بالديون، زادت احتمالية سعي الإدارة نحو تجميل التقارير المالية، وهذا قد تُنتج عنه بيئة محفوفة بالمخاطر التي يواجهها المدققون، وهذا ما يتطلب جهوداً إضافية من المدقق لبدء رأيه، مما يؤدي إلى زيادة أتعاب التدقيق.

4. الجانب التطبيقي للدراسة

4-1. قياس وتوصيف متغيرات الدراسة: تم توصيف متغيرات الدراسة كما في الجدول رقم (1) الآتي:

جدول (1): توصيف وقياس متغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	نوعه	التوصيف وطريقة القياس	الأثر المتوقع
إدارة الأرباح	EM	تابع	هي مجموعة من الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتأثير المتعمد على صافي الدخل لتحقيق الاهدافها الانتهازية (Daryaei et al., 2024). وسيتم قياس هذا المتغير وفق نموذج (Jones) المعدل. قياساً على (Muia, 2019; Gandía & Huguet, 2021;) (Shehadeh et al., 2024;	

+	فهي تتمثل في الإيرادات أو المقابل المادي التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه ببذل الجهد والوقت من أجل القيام بعملية التدقيق لحسابات الشركة الخاضعة للتدقيق (Hadiza & Abba, 2024). ويتم قياسها باللوغاريتم الطبيعي لحجم أتعاب التدقيق، قياس على (Martinez & Moraes, 2017; Usman & Adekanye, 2019; Santos-Jaén et al., 2023; Saeed et al, 2023; Daryaei et al., 2024; Shehadeh et al., 2024).	مستقل	Audit Fees	أتعاب التدقيق
+	وهو عبارة عن تشكيلة المصادر التي حصلت منها الشركة على أموال بهدف تمويل استثماراتها (Nicodano & Regis, 2019; Shikumo et al., 2023). وسيتم قياسه بمعدل الرفع المالي، قياساً على (An et al., 2016; Tesema, 2024).	معدل	Fc (Lev)	هيكل التمويل
المتغيرات الرقابية ومببرات إضافتها				
+	يشير إلى حجم نشاطها، وإجمالي حجم أصولها، وإمكانياتها المادية والبشرية والتكنولوجية لتوليد إيرادات النشاط (Zhang, 2018). وسيتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، قياساً على (Muia, 2019; Shehadeh et al., 2024; Daryaei et al., 2024). إذ أشارت هذه الدراسات إلى أن حجم الشركة يعد من محددات تطبيق ممارسات إدارة الأرباح، في حين يختلف اتجاه العلاقة بينهما، فقد تلجأ الشركات كبيرة الحجم مقارنةً بالشركات صغيرة الحجم إلى القيام بممارسات إدارة الأرباح لتفادي مخاطر التدخل الحكومي والتكاليف السياسية، نظراً لما تتمتع به شركات كبيرة الحجم من استقراراً مالي مقارنةً بالشركات صغيرة الحجم.	رقابي	Size	حجم الشركة
+	تمثل أحد أهم أدوات تقييم الأداء للشركة، خاصة قدرتها على تحقيق الأرباح (Zhang, 2018). ويقاس بمعدل العائد على الأصول وهي نسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول، قياساً على (Zhang, 2018; Daryaei et al., 2024). ويعبر هذا المعدل عن ربحية الشركة الذي قد يرتبط إيجابياً مع تطبيق ممارسات إدارة الأرباح (Bashir et al., 2024).	رقابي	ROA	العائد على الأصول

+	يشير إلى الزيادة في إجمالي إيرادات الشركة أو مبيعاتها خلال فترة زمنية محددة (Edison & Nugroho, 2020). ويقاس من خلال الفرق بين إيراد مبيعات نهاية العام وإيرد مبيعات بداية العام/إيرادات مبيعات بداية العام، قياساً على (Naue et al., 2023). وتباينت الآراء حول أثر معدل نمو المبيعات في إدارة الأرباح، إذ أشارت دراسة (Naue et al., 2023) بأن الشركات التي لديها مستوى نمو مبيعات مرتفع أقل ميلاً نحو ممارسات إدارة الأرباح. بينما أشارت دراسة (Bashir et al., 2024) بأن الشركات ذات مستوى النمو المرتفع تميل بنسبة أكبر لممارسات إدارة الأرباح، وذلك للحفاظ على اتجاهات الربح واتجاهات المبيعات، إذ إن الزيادة في المبيعات من سنة إلى أخرى مصحوبة بزيادة ممارسات إدارة الأرباح. ونظراً للتباين بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين معدل نمو المبيعات وإدارة الأرباح تتوقع الباحثة علاقة غير محددة الاتجاه بين معدل نمو المبيعات وإدارة الأرباح.	رقابي	Sales Growth	معدل نمو الإيرادات
-				

المصدر: من أعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسات السابقة

2-4. نماذج اختبار فرضيات الدراسة: يتناول هذا المحور النماذج المستخدمة لاختبار الفرضيات

الرئيسية للدراسة، والآتي النماذج الرياضية المستخدمة في اختبار وتحليل علاقات الدراسة:

أ. نموذج اختبار التأثير بين آتاعب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح: ويقوم هذا النموذج على اختبار هذه العلاقة في إطار اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة، على مستوى شركات عينة الدراسة، بجود المتغيرات الضابطة، من خلال صياغة النموذج الرياضي الآتي:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Audit Fees}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{Sales Growth}_{it} + \varepsilon_{it}$$

إذ إن:

β_0 : مقدار الحد الثابت.

β_1, β_2 : معاملات المتغيرات المستقلة.

EM: ممارسات إدارة الأرباح في عينة الدراسة مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية.

Audit Fees: آتاعب التدقيق مقاسة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

Size: حجم الشركة المعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول الشركة.

ROA: ربحية الشركة المعبر عنها بنسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول.

Sales Growth: معدل نمو الإيرادات.

ε : الخطأ العشوائي في النموذج.

ب. نموذج اختبار التأثير بين هيكل التمويل وممارسات إدارة الأرباح: يتناول هذا النموذج اختبار

الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة، إذ سيتم اختبار تأثير هيكل التمويل في إدارة الأرباح لشركات عينة

الدراسة، بجود المتغيرات الضابطة، باستخدام النموذج الرياضي الآتي:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Audit Fees}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{Sales Growth}_{it} + \beta_5 \text{FC}_{it} + \varepsilon_{it}$$

إذ إن:

EM: ممارسات إدارة الأرباح في عينة الدراسة مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية.

Audit Fees: أتعاب التدقيق مقاسة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

FC: هيكل التمويل المعبر عنه بدرجة الرفع المالي.

Size: حجم الشركة المعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول الشركة.

ROA: ربحية الشركة المعبر عنها بنسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول.

Sales Growth: معدل نمو الإيرادات.

ε : الخطأ العشوائي في النموذج.

ج. نموذج اختبار تأثير هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح: يتناول

هذا النموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة، والتي تقوم على اختبار أثر هيكل التمويل في

العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة. وقد تم استخدام

نموذج الانحدار الآتي لاختبار العلاقة:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Audit Fees}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{Sales Growth}_{it} + \beta_5 \text{FC}_{it} + \beta_6 (\text{Audit Fees}_{it} * \text{FC}_{it}) + \varepsilon_{it}$$

إذ إن:

EM: ممارسات إدارة الأرباح في عينة الدراسة مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية.

Audit Fees: أتعاب التدقيق مقاسة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

FC: هيكل التمويل المعبر عنه بدرجة الرفع المالي.

Size: حجم الشركة المعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول الشركة.

ROA: ربحية الشركة المعبر عنها بنسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الأصول.

Sales Growth: معدل نمو الإيرادات.

ε : الخطأ العشوائي في النموذج.

3-4. عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات: تعد الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية مجتمعاً للدراسة، ويبلغ عدد الشركات المدرجة كما في نهاية السنة المالية 2023

(134) شركة (<https://www.isc.gov.iq/index.php>). وقد تم تحديد واختيار حجم العينة

المختارة من الشركات بالطريقة العمدية وفقاً للشروط اللازمة للدراسة، والموضحة بالجدول الآتي:

جدول (2): شروط اختيار الشركات عينة الدراسة

عدد الشركات	الإجراء
134	مجتمع الدراسة
78	يطرح: قطاع المالي نظراً لطبيعة عملها وطبيعة تقاريرها المالية والتي تجعل من تقدير حجم المستحقات الاختيارية لها باستخدام نموذج (Jones) المعدل أمراً بالغ الصعوبة.
12	يطرح: الشركات المختلطة، إذ يتم تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية، وهو خارج نطاق حدود الدراسة الحالية.

عدد الشركات	الإجراء
29	يطرح: الشركات التي لا يتوافر لها بيانات مالية متكاملة خلال مدة الدراسة.
2	يطرح: قطاع الاتصالات لعدم إحتوائها على عدد كاف من الشركات، الأمر الذي يجعل من تقدير حجم المستحقات الاختيارية لها بإستخدام نموذج (Jones) المعدل أمراً بالغ الصعوبة أيضاً.
13	حجم العينة النهائية

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق العراق للأوراق المالية. ووفقاً للشروط المطبقة والظاهرة في الجدول السابق، فقد بلغت عينة الدراسة المختارة (13) شركة، تمثل مختلف قطاعات السوق ماعدا قطاع المالي والاتصالات، أي بنسبة معاينة بلغت (10%) تقريباً. فيما بلغت عدد المتغيرات الرئيسية الخاضعة للدراسة (6) متغيرات وبحجم عينة (13) شركة خلال السنة الواحدة، فيما بلغت مدة الدراسة (14) سنوات والمتمثلة بالمدة (2010-2023) ليكون العدد الكلي للمشاهدات المدروسة (182) مشاهدة.

5. النتائج:

5-1. الإحصاءات الوصفية: تُعد الإحصاءات الوصفية من الأدوات الأساسية لفهم طبيعة البيانات المستخدمة في الدراسة، إذ تسهم هذه الإحصائيات في فهم توزيع البيانات وخصائصها، بما في ذلك مدى التشتت والتماثل بين القيم، ويُظهر الجدول رقم (3) مجموعة من الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

جدول (3): نتائج الإحصاءات الوصفية

Variable Code	Variable Name	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max	Skewness	Kurtosis
EM	إدارة الأرباح	182	.142	.256	.001	2.24	5.014	34.602
Audit Fees	أتعاب التدقيق	182	15.432	1.002	13.415	19.742	2.545	9.712
FC (LEV)	هيكل التمويل	182	.207	.333	.001	3.193	4.817	38.274
SIZE	حجم الشركة	182	22.147	1.706	18.984	27.189	.89	4.053
ROA	ربحية الشركة	182	.068	.225	-.171	2.759	9.769	115.341
RGR	معدل نمو الإيرادات	182	94.455	643.373	-100	6381.3	8.824	82.15

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17. يشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (3) إلى أن الوسط الحسابي لمتغير إدارة الأرباح تبلغ (0.142) وبانحراف معياري (0.256)، مما يعني أن الشركات عينة الدراسة تمارس إدارة الأرباح بمستوى منخفض نسبياً في المتوسط. وعند النظر إلى أعلى قيمة وأدنى قيمة، نجد أن أدنى قيمة لمتغير إدارة الأرباح في عينة الدراسة (0.001)، في حين أعلى قيمة تبلغ (2.24)، وهذا يشير إلى أن بعض الشركات تمارس إدارة أرباح بشكل مكثف مقارنة بغيرها. أما الوسط الحسابي لمتغير أتعاب التدقيق فقد بلغ (15.432) وبانحراف معياري (1.002)، مما يدل على أن أتعاب التدقيق تختلف بين الشركات عينة الدراسة. وعند النظر إلى أعلى وأدنى قيمة يتراوح نطاق الأتعاب بين (13.415) كحد أدنى و(19.742) كحد أعلى، مما يشير إلى وجود تباين معتدل بين الشركات بخصوص أتعاب التدقيق. أما بالنسبة لهيكل التمويل يبلغ الوسط الحسابي لمتغير هيكل التمويل (0.207) وبانحراف

معياري (0.333)، يشير إلى أن بعض الشركات لديها مستويات مرتفعة من الديون مقارنة بغيرها. كما تتراوح القيم بين (0.001) كحد أدنى و(3.193) كحد أقصى، مما يعني أن بعض الشركات لديها مستويات عالية جداً من المديونية. في حين بلغ المتوسط الحسابي لحجم الشركة (22.147) وبانحراف معياري (1.706) مما يعكس الحجم المتوسط للشركات في عينة الدراسة. كما تتراوح القيم بين (18.984) كحد أدنى و(27.189) كحد أعلى، مما يعني أن الشركات في العينة تتفاوت من حيث الحجم. أما بالنسبة لربحية الشركة فقد بلغ الوسط الحسابي (0.068) بانحراف معياري (0.225) مما يشير إلى تشتت كبير بين الشركات من حيث الربحية. كما تتراوح القيم بين (-0.171) كحد أدنى و(2.759) كحد أعلى، مما يعني أن بعض الشركات تحقق خسائر كبيرة خلال فترة الدراسة. وبخصوص متغير معدل نمو الإيرادات فقد بلغ الوسط الحسابي (94.455) وبانحراف معياري (643.373)، يشير ذلك إلى وجود تشتت كبير بين الشركات في معدل نمو الإيرادات خلال فترة الدراسة. كما تتراوح القيم بين (-100) كحد أدنى و(6381.376) كحد أعلى، مما يعكس وجود تشتت كبير في النمو بين الشركات عينة الدراسة.

كما تشير النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه معظم المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذ تظهر مستويات مرتفعة من الالتواء والتفلطح، مما يشير إلى وجود عدم تماثل حاد وقيم متطرفة تؤثر بشكل جوهري على طبيعة التوزيع.

2-5. مصفوفة الارتباط (Matrix of correlations): يعرض الجدول رقم (4) معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار فرضية الدراسة، والتي توضح علاقة الارتباط المبدئية بين متغيرات الدراسة.

جدول (4): مصفوفة ارتباط بين متغيرات الدراسة

Variable Code	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(1) EM	1.000					
(2) Audit Fees	-0.089	1.000				
(3) FC (LEV)	0.491	-0.095	1.000			
(4) SIZE	-0.100	0.669	-0.080	1.000		
(5) ROA	0.383	0.037	0.046	-0.059	1.000	
(6) RGR	-0.005	-0.101	-0.037	0.115	-0.006	1.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

يوضح الجدول السابق أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين إدارة الأرباح (EM) وأتعاب التدقيق (Audit Fees)، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.089). ويشير ذلك إلى أنه مع انخفاض مستوى أتعاب التدقيق تزداد ممارسات إدارة الأرباح ولكن بشكل طفيف. قد يرجع السبب إلى أن أتعاب التدقيق التي لا تتناسب مع الخدمة المقدمة والجهد المبذول سيؤدي إلى تهديد استقلالية المدقق، مما ينعكس سلباً على جودة التدقيق، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح. كما يوضح الجدول السابق أن هناك علاقة طردية متوسطة بين إدارة الأرباح (EM) وهيكل التمويل المعبر عنه بالرافعة المالية (LEV)، إذ بلغ معامل الارتباط (0.491). وهذا يشير إلى أنه كلما اعتمدت الإدارة

على الديون من مصادر التمويل الخارجية كلما كان ذلك دافعاً قوياً لقيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح. وقد يرجع السبب إلى أن ارتفاع معدل الرافعة المالية يشير إلى اعتماد الشركة المتزايد على القروض كوسيلة لتمويل أنشطتها المختلفة، ولهذا قد تلجأ الإدارة في هذه الحالة إلى تغيير سياساتها المحاسبية كمحاولة لإظهارها في موقف أفضل للحصول على التمويل اللازم أو تجنب فسخ تعاقدات سابقة.

أما بخصوص العلاقة بين المتغيرات الرقابية وإدارة الأرباح يوضح الجدول السابق أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين إدارة الأرباح (EM) وحجم الشركة (SIZE)، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.100). ويدل ذلك على أن الشركات كبيرة الحجم تقل بها ممارسات إدارة الأرباح، ويرجع السبب إلى أنها معرضة بشكل أكبر لتحمل تكاليف السياسية وهذا يدفعها أساساً لتدنية الأرباح حتى يتم تخفيض هذه التكاليف، كما إن الشركات كبيرة الحجم معرضة بشكل أكبر للمراقبة من قبل أصحاب المصلحة بها مما يخفض من السلوك الانتهازي بها. كما وضح الجدول السابق أن هناك علاقة طردية متوسطة بين إدارة الأرباح (EM) وربحية الشركة المعبر عنها بالعائد على الأصول (ROA)، إذ بلغ معامل الارتباط (0.383). وهذا يعني كلما زادت نسبة الربحية، كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح، يمكن تفسير تلك النتيجة بنظرية الوكالة، إذ إن إدارة الأرباح تتأثر بتضارب المصالح بين الإدارة والمالكين الذي ينشأ عندما يحاول كل طرف تحقيق مستوى من الرخاء أو الحفاظ عليه، وعليه فإن ربحية الشركة تعد عاملاً ضرورياً لإدارة الأرباح إذ إنه لا يمكن الاعتماد على ربحية ضعيفة للقيام بممارسات إدارة الأرباح. وبينما وضح النتائج الظاهرة في الجدول السابق أن هناك علاقة عكسية ضعيفة جداً بين إدارة الأرباح (EM) ومعدل نمو الإيرادات (RGR)، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.005). هذا يشير إلى أنه عندما تزداد معدل نمو الإيرادات للشركة، فإن أدائها المالي يكون جيداً بطبيعته، مما يقلل من حاجتها إلى القيام بممارسات انتهازية، وقد يرجع سبب ضعف العلاقة إلى إدارة الأرباح قد لا تتأثر بشكل ملحوظ بمعدل النمو الإيرادات، أو قد يكون العلاقة غير محددة الاتجاه بين معدل نمو المبيعات وإدارة الأرباح.

3-5. اختبار وتحليل جودة بيانات ومتغيرات الدراسة: يتناول المحور الحالي التحقق من صلاحية البيانات المعدة في المبحث السابق وملاءمتها لافتراضات نموذج الانحدار المتعدد القياسي المستخدم، من خلال اختبار نوع وطبيعة توزيع البيانات، ومشكلة التداخل الخطي في نماذج اختبار فرضيات الدراسة وكما يأتي:

أ. **اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity):** تم إجراء الاختبار للمتغيرات المستقلة في النماذج المعتمدة بعد إجراء معالجة البيانات من خلال التحويل للتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في النماذج الرياضية المعتمدة، إذ تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة النموذج في تفسير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics إذ يتم تحديد قيمة معامل تضخيم التباين (VIF) Variance Inflation Factor وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخيم التباين أقل من (10) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (0.05) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في النموذج، وسيتم تطبيق وعرض نتائج الاختبار مع كل نموذج يتم اختباره، كما هو موضح من خلال الجدول رقم (5):

جدول (5): اختبار التداخل الخطي

Variable Code	Variable Name	VIF	1/VIF
SIZE	حجم الشركة	1.955	.512
Audit Fees	أتعاب التدقيق	1.954	.512
RGR	معدل نمو الإيرادات	1.079	.927
ROA	العائد على الأصول	1.017	.983
FC (LEV)	هيكل التمويل: المعبر عنه بمعدل الرفع المالي	1.014	.986
Mean VIF	متوسط عامل تضخيم التباين	1.404	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

تشير نتائج الظاهرة في الجدول رقم (5) إلى أن جميع القيم (VIF) الخاصة بالمتغيرات المستقلة كانت أقل من (10)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة. وتؤكد هذه النتيجة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي، وأن جميع المتغيرات مستقلة نسبياً عن بعضها البعض، مما يضمن أن التقديرات المستخلصة من النموذج ستكون دقيقة وموثوقة.

ب. اختبار الارتباط المقطعي (Cross-Sectional Dependence): يُقِيم هذا الاختبار ما إذا كانت البواقي عبر المقاطع المختلفة (مثل الشركات والدول) في مجموعة البيانات مترابطة أم لا. إذ تنشأ هذه المشكلة في تحليل البيانات الطولية عندما تؤثر الصدمات في مقطع واحد على المقاطع الأخرى، مما يؤدي إلى تقديرات متحيزة وغير فعالة. وإن الفرضية الصفرية لهذا الاختبار تشير إلى استقلالية المقاطع، أما الفرضية البديلة فتشير إلى ترابط المقاطع ببعضها البعض في مجموعة البيانات الطولية. ويظهر الجدول رقم (6) نتائج اختبار الارتباط المقطعي:

جدول (6): اختبار الارتباط المقطعي

Test	Value	P-Value
Pesaran's test of cross-sectional independence	0.475	0.6345

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (6) إلى أن قيمة الاختبار تبلغ (0.475)، بينما تبلغ القيمة الاحتمالية (0.6345)، وهي أكبر من المستوى المعتمد (0.05). ومن ثم، لا يوجد دليل إحصائي قوي على وجود تبعية مقطعية بين الوحدات، مما يشير إلى أن الملاحظات قد تكون مستقلة عن بعضها البعض، مما يشير إلى أن المشاهدات في العينة تكون مستقلة عن بعضها البعض. ويدل هذا النتيجة على تداعيات مهمة عند اختيار النماذج الإحصائية، إذ يشير إلى إمكانية استخدام المقدرات التقليدية للانحدار دون الحاجة إلى تصحيحات لتأثيرات التبعية المقطعية، مثل مصفوفات التباين والتغاير القوية أو النماذج الأكثر تعقيداً في بيانات (Pannel).

ج. اختبار عدم تجانس التباين (Heteroscedasticity test): يشير عدم تجانس التباين إلى التباين غير المتساوي لمصطلح الخطأ في نموذج الانحدار، بمعنى أن انتشار البواقي عبر نطاق القيم المتوقعة غير متنسق. وفي اختبار الفرضيات، تنص الفرضية الصفرية على أن حدود الخطأ لها تباين ثابت (تجانس التباين)، بينما تشير الفرضية البديلة إلى أن التباين ليس ثابتاً (تغاير التباين). والجدول رقم (7) يبين نتائج اختبار عدم تجانس التباين:

جدول (7): اختبار عدم تجانس التباين

Test	Value	P-
Breusch-Pagan/Cook-Weisberg Test for Heteroskedasticity	chi2(1) = 146.39	0.0000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

يشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (7) إلى أن قيمة Chi2 (1) تبلغ (146.39)، بينما القيمة الاحتمالية تبلغ (0.0000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا تشير إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس التباين (homoskedasticity)، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة عدم تجانس التباين (heteroscedasticity) عبر القيم المختلفة للمتغيرات التفسيرية.

د. اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test): يشير الارتباط الذاتي إلى ارتباط سلسلة زمنية بقيمها السابقة، مما يشير إلى نمط أو تبعية بمرور الوقت. أي إن القيم السابقة تؤثر على القيم المستقبلية، مما قد يؤدي إلى أخطاء معيارية متحيزة ومقدرات غير فعالة في اختبار الفرضيات. وتنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط ذاتي، بينما تشير الفرضية البديلة إلى وجود ارتباط ذاتي. ويظهر الجدول رقم (14) نتائج اختبار الارتباط الذاتي:

جدول (8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Test	P-Value	(df)	(F-value)
Autocorrelation Test	0.1381	(1, 12)	2.525

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

يتمثل الهدف الرئيس من الاختبار في تحديد ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، أي أن الأخطاء العشوائية في الفترة الحالية تتأثر بالأخطاء العشوائية من الفترات السابقة. إذا كان هناك ارتباط ذاتي، فقد يؤدي ذلك إلى انحراف في تقدير معاملات النموذج، مما قد يقلل من موثوقية النتائج. إذ يقوم هذا الاختبار بفحص فرضيتين أساسيتين، الفرضية الصفرية (H_0) التي تفرض عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، أي أن الأخطاء العشوائية مستقلة عبر الزمن. إذا لم يتم رفض هذه الفرضية، فهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ومن ثم يمكن الاعتماد على التقديرات الإحصائية دون الحاجة إلى تصحيحات إضافية. أما الفرضية (H_1) تفترض وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، مما يعني أن هناك علاقة بين الأخطاء العشوائية في الفترات المختلفة، وهو ما قد يؤثر على دقة النموذج. وعند النظر إلى نتائج الاختبار الظاهرة في الجدول (14)، نجد أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (2.525) بمستوى دلالة (0.1381) وبدرجتي حرية (1، 12)، وهي أكبر من المستوى المعتمد للدلالة الإحصائية (0.05)، مما يعني أنه لا يوجد دليل قوي على رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي. أي أن البيانات لا تُظهر ارتباطاً ذاتياً من الدرجة الأولى، ومن ثم فإن الأخطاء العشوائية في النموذج ليست مترابطة عبر الزمن. بناءً على هذه النتيجة، يمكن الاستنتاج أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، مما يعني أن التقديرات الإحصائية ستكون دقيقة وغير متحيزة.

4-5. نتائج اختبار فرضية الدراسة: بغرض اختبار فرضيات الدراسة قمنا باختبار Hausman (1978) في تحليل البيانات الطولية (Panel Data) لمساعدتنا في اختيار النموذج المناسب عند إجراء تحليل الانحدار الخطي. وتحديدًا ما إذا كان نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects - FE) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects - RE) هو الأفضل لدراستنا. والجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار (Hausman, 1978) للمفاضلة بين نموذج التأثير العشوائية والتأثيرات الثابتة:

جدول (9): نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

Hausman Test	Coef.
Chi-square test value	2.281
P-value	.809

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17. تشير النتائج الظاهرة في الجدول رقم (9) إلى أن القيمة الاحتمالية (P-value) بلغ (0.809) وهي أكبر من المستوى المعتمد (0.05)، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على أنه لا يوجد فرق جوهري بين تقديرات نموذج التأثيرات العشوائية (RE) ونموذج التأثيرات الثابتة (FE)، ومن ثم فإن نموذج التأثيرات العشوائية (RE) هو الأنسب لهذه البيانات. كما يتبين من الجدول رقم (15)، بأن هناك مشكلة في البيانات تتعلق بوجود عدم تجانس التباين (heteroskedasticity)، وهي مشكلة شائعة في تحليل معادلة الانحدار. ولمعالجة هذه المشكلة، عادةً ما يتم استخدام أحد الأساليب الآتية: (1) تحويل البيانات باستخدام التحويلات اللوغاريتمية، أو (2) استخدام نماذج متينة (robust) للتعامل مع عدم تجانس التباين. في هذه الدراسة، تم اعتماد الأسلوب الأخير لضمان موثوقية النتائج. وقد تم تنفيذ ذلك عملياً في برنامج Stata وذلك بإضافة أمر (Robust) إلى أمر الانحدار، مما يتيح الحصول على تقديرات متينة للأخطاء المعيارية والتي تأخذ في الاعتبار مشكلة عدم تجانس التباين دون الحاجة إلى افتراض التباين المتساوي. فضلاً عن ذلك، فقد تم توحيد البيانات عن طريق (standardization) لتوحيد المقاييس ولتسهيل مقارنة المعلومات بين المتغيرات. بناءً عليه، سيتم اختبار فرضيات الدراسة وفقاً للنماذج الرياضية الآتية:

أ. النموذج الأول: اختبار وتحليل أثر أتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح: يتناول هذا النموذج اختبار وتحليل العلاقة بين المتغير الرئيس المستقل (أتعاب التدقيق) والمتغير الرئيس التابع المتمثل في (ممارسات إدارة الأرباح) وبوجود المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة، معدل نمو الإيرادات) من خلال توظيف نموذج الانحدار المتعدد القياسي لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الأولى، التي تنص على أن: هناك تأثير لأتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة في البيئة العراقية. إذ سيتم اختبار هذه الفرضية وفقاً للنموذج الرياضي الآتي:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Audit Fees}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{Sales Growth}_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبعد التأكد من صلاحية وملائمة البيانات الأولية، سيتم تطبيق النموذج لأغراض اختبار فرضية الدراسة الأولى، إذ تشير نتائج معاملات معادلة الانحدار الموضحة في الجدول أدناه:

جدول (10): نتائج معاملات معادلة الانحدار للنموذج الأول

1	EM	Coef.	St.Err.	t-value	P-	[95% Conf	Interval]	Sig
	Audit Fees	-.093	.106	-0.88	.379	-.3	.114	
	SIZE	-.052	.081	-0.63	.526	-.211	.108	
	ROA	.382	.043	8.83	0	.298	.467	***
	RGR	.003	.011	0.31	.756	-.018	.025	
	Constant	0	.097	0.00	1	-.19	.19	
	Mean dependent var			0.000	SD dependent var		1.000	
	Overall r-squared			0.156	Number of obs		182	
	Chi-square			176.307	Prob > chi2		0.000	
	R-squared within			0.153	R-squared between		0.181	
*** p<.01, ** p<.05, * p<.								

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

تشير نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الأول، إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.156)، عند مستوى ثقة (95%) وهي نسبة ضعيفة نسبياً. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (15.6%) من التغيرات التي تحدث في إدارة الأرباح، أما باقي النسبة فهي ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارج العلاقة المتباعدة بين متغيرات الدراسة. كما يوضح الجدول السابق أن قيمة اختبار (Chi-square) للنموذج بلغت (0.000) وهي دالة عند مستوى (0.05)، وهو ما يشير إلى أن نموذج الانحدار ككل يتمتع بمعنوية إحصائية.

كما تشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق بأن قيمة معامل التأثير لمتغير أتعاب التدقيق (-) (0.093)، مما يشير إلى تأثير سلبي غير معنوية لأتعاب التدقيق في إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (-0.88) وبمستوى معنوية (0.379) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة، تشير نتائج المعاملات إلى أن قيمة معامل التأثير لمتغير ربحية الشركة كانت قيمة موجبة بلغت (0.382)، ويشير ذلك إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لربحية الشركة في ممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (8.83) وبقية معنوية (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وهذا يعني أن الشركات الأكثر ربحية قد تكون أكثر ميلاً لاستخدام ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يتوافق مع الأدبيات المحاسبية التي تشير إلى أن الشركات ذات الأداء المالي القوي لديها حافز أعلى لتعديل الأرباح لتعزيز استقرارها المالي. أما بخصوص متغير حجم الشركة ومعدل نمو الإيرادات، فلم يظهر لهما تأثير معنوي، إذ كانت القيمة الاحتمالية لكليهما (0.526) (0.756) على التوالي، وهي أكبر من المستوى المعتمد (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لهما في ممارسات إدارة الأرباح. وبناء على ذلك يتم رفض الفرضية الرئيسة الأولى، التي تنص على وجود تأثير معنوي لأتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة في البيئة العراقية. وقبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير معنوي لأتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح بوجود متغيرات ضابطة في البيئة العراقية. وهذا يدل على أن حجم أتعاب التدقيق لا يُعد عاملاً حاسماً في الحد من سلوكيات الإدارة

الانتهازية بممارسات إدارة الأرباح في البيئة العراقية العراقية، على الرغم أن الأدبيات المحاسبية تفترض أن ارتفاع أتعاب التدقيق قد يكون مؤشراً على جودة أعلى للخدمات المقدمة من قبل المدقق، وبالتالي تقليل احتمالية انخراط الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن النتائج الإحصائية في البيئة العراقية لم تدعم هذه العلاقة.

ب. **النموذج الثاني: اختبار وتحليل أثر هيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح:** سيتم في هذا المحور اختبار وتحليل العلاقة بين المتغير المعدل (هيكل التمويل) والمتغير التابع (ممارسات إدارة الأرباح) بوجود المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة، معدل نمو الإيرادات) من خلال توظيف نموذج الانحدار المتعدد القياسي لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية، التي تنص على إن: هناك تأثير معنوي لهيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة في البيئة العراقية. إذ سيتم اختبار هذه الفرضية وفقاً للنموذج الرياضي الآتي:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Audit Fees}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{Sales Growth}_{it} + \beta_5 \text{FC}_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبعد التأكد من صلاحية وملائمة البيانات الأولية، سيتم تطبيق النموذج لأغراض اختبار فرضية الدراسة الثانية، إذ تشير نتائج معاملات معادلة الانحدار الموضحة في الجدول أدناه:

جدول (11): نتائج معاملات معادلة الانحدار للنموذج الثاني

2	EM	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
	Audit Fees	-.071	.147	-0.48	.628	-.36	.217	
	FC (LEV)	.531	.19	2.79	.005	.158	.903	***
	SIZE	-.011	.127	-0.09	.928	-.259	.237	
	ROA	.371	.042	8.90	0	.29	.453	***
	RGR	.008	.011	0.69	.491	-.014	.03	
	Constant	0	.102	0.00	1	-.2	.2	
	Mean dependent var		0.000		SD dependent var		1.000	
	Overall r-squared		0.373		Number of obs		182	
	Chi-square		369.808		Prob > chi2		0.000	
	R-squared within		0.414		R-squared between		0.267	
	*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

تشير نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الثاني، إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.373)، عند مستوى ثقة (95%) وهي نسبة متوسطة نسبياً. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (37.3%) من التغيرات التي تحدث في إدارة الأرباح، أما باقي النسبة فهي ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارج العلاقة المتبادلة بين متغيرات الدراسة. كما يوضح الجدول السابق أن قيمة اختبار (Chi-square) للنموذج بلغت (0.000) وهي دالة عند مستوى (0.05)، وهو ما يشير إلى أن نموذج الانحدار ككل يتمتع بمعنوية إحصائية.

كما تشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق بأن قيمة معامل التأثير لمتغير أتعاب التدقيق (0.071)، مما يشير إلى تأثير إيجابي ولكن غير معنوي لأتعاب التدقيق في إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (-0.48) وبمستوى معنوية (0.628) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05).

كما تشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق بأن قيمة معامل التأثير لمتغير هيكل التمويل (0.531)، مما يشير إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لهيكل التمويل في إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (2.79) وبمستوى معنوية (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). أما بخصوص للمتغيرات الضابطة، تشير نتائج المعاملات إلى أن قيمة معامل التأثير لمتغير لحجم الشركة كانت قيمة سالبة بلغت (-0.011)، مما يشير إلى أن حجم الشركة ليس له تأثير معنوي على ممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (-0.09) وبقية معنوية (0.928) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). هذا يعني أن حجم الشركة لا يمثل عاملاً رئيساً للقيام بممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركات، على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تشير إلى أن الشركات الكبيرة قد تتمتع برقابة تنظيمية أكبر، مما قد يقلل من احتمالية القيام بممارسات إدارة الأرباح. أما بخصوص متغير ربحية الشركة فقد بلغت معامل التأثير (0.371)، مما يعني أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لربحية الشركة في ممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (8.90) وبقية معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). مما يعني أن إدارة الشركات ذات الربحية العالية قد تكون أكثر قدرة على التلاعب بالأرباح من خلال تعديل المخصصات والمستحقات بهدف تحقيق مصالحها الذاتية. أما في يتعلق بمعدل نمو الإيرادات إذ بلغت معامل التأثير (0.008)، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي لهذا المتغير على ممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (0.69) وبمستوى معنوية (0.491) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وهذا يعكس أن معدل نمو الإيرادات لا يمثل عاملاً مؤثراً بشكل مباشر في إدارة الأرباح. وبناء على ذلك يتم قبول الفرضية الرئيسة الثانية، التي تنص على وجو تأثير معنوي لهيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح بوجود متغيرات ضابطة في البيئة العراقية. ورفض فرضية العدم التي تنص التي على عدم وجود تأثير معنوي لهيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح بوجود متغيرات ضابطة في البيئة العراقية. وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الوكالة، إذ إن ارتفاع مستوى الدين يزيد من حدة التعارض بين مصالح المقرضين إدارة الشركة. ولتخفيف هذا التعارض، قد تحاول الإدارة تحسين مؤشرات الأداء من خلال إدارة الأرباح. كما أن النتيجة تتفق مع الأدبيات المحاسبية التي توضح أن الرافعة المالية العالية ترتبط غالباً بسلوك إداري أكثر عدوانية في التلاعب بالأرباح.

ج. النموذج الثالث: اختبار وتحليل أثر هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح: يتناول المحور الحالي اختبار وتحليل العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين المستقلين (المنافسة السوقية والتفضيلات الإدارية) وبين المتغير الرئيس التابع المتمثل في (سلوك المستثمرين) من خلال المتغير الوسيط (جودة التدقيق) وبوجود المتغير الضابط (حجم الشركة محل التدقيق) من خلال توظيف نموذج الانحدار المتعدد القياسي وفقاً للنموذج الرياضي الآتي:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Audit Fees}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{Sales Growth}_{it} + \beta_5 \text{FC}_{it} + \beta_6 (\text{Audit Fees}_{it} * \text{FC}_{it}) + \varepsilon_{it}$$

وبعد التأكد من صلاحية وملائمة البيانات الأولية، سيتم تطبيق النموذج لأغراض اختبار فرضية الدراسة الثالثة، إذ تشير نتائج معاملات معادلة الانحدار الموضحة في الجدول أدناه:

جدول (12): نتائج معاملات معادلة الانحدار للنموذج الثالث

3

EM	Coef.	St.Err.	t-value	p-value	[95% Conf	Interval]	Sig
Audit Fees	-.397	.132	-3.02	.003	-.654	-.139	***
FC (LEV)	.169	.066	2.54	.011	.039	.298	**
LEV* Audit	-.876	.155	-5.67	0	-1.179	-.573	***
SIZE	.082	.134	0.61	.539	-.181	.346	
ROA	.363	.037	9.75	0	.29	.436	***
RGR	.016	.008	2.15	.032	.001	.031	**
Constant	-.083	.086	-0.96	.337	-.252	.086	
Mean dependent var			0.000		SD dependent var		1.000
Overall r-squared			0.486		Number of obs		182
Chi-square			625.011		Prob > chi2		0.000
R-squared within			0.519		R-squared between		0.302
*** p<.01, ** p<.05, * p<.1							

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

تشير نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الثالث، إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.486)، عند مستوى ثقة (95%) وهي نسبة متوسطة نسبياً. وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (48.6%) من التغيرات التي تحدث في إدارة الأرباح، أما باقي النسبة فهي ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارج العلاقة المتبادلة بين متغيرات الدراسة. كما يوضح الجدول السابق أن قيمة اختبار (Chi-square) للنموذج بلغت (0.000) وهي دالة عند مستوى (0.05)، وهو ما يشير إلى أن نموذج الانحدار ككل يتمتع بمعنوية إحصائية.

كما تشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق بأن قيمة معامل التأثير لمتغير أتعاب التدقيق (-) بلغت (0.397)، مما يشير إلى أن هناك تأثير سلبي ومعنوي لأتعاب التدقيق في إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (-3.02) وبمستوى معنوية (0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). مما يعني أنه كلما زادت أتعاب التدقيق، انخفضت ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يمكن تفسيره بأن المدققين الذين يتقاضون أتعاب تدقيق عالية غالباً ما يقدمون خدمات تدقيق ذات جودة عالية، مما يقلل من قدرة الشركات على التلاعب بالأرباح.

كما تشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق بأن قيمة معامل التأثير لمتغير هيكل التمويل المعبر عنه بالرفع المالي (0.169)، مما يشير إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لهيكل التمويل المعبر عنه بالرفع المالي في إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (2.54) وبمستوى معنوية (0.011) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). وهذا يعني أن الشركات التي لديها مستوى

عالٍ من الرفع المالي تميل إلى ممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر، إذ إن هذه الشركات قد تلجأ إلى التلاعب بأرباحها من أجل تحسين صورتها المالية أمام المستثمرين والمقرضين.

أما فيما يتعلق بتأثير المعدل لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، فقد تبينت النتائج أن هذا التأثير التفاعلي سلبي وقوي جداً، إذ بلغ معامل التفاعل بين أتعاب التدقيق وهيكل التمويل المعبر عنه بالرفع المالي (-0.876)، مما يشير إلى أن هناك تأثير سلبي ومعنوي لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (-5.67) وقيمة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). مما يشير إلى أن هيكل التمويل المعبر عنه بارافعة المالية يعدل العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح، إذ يصبح التأثير السلبي لأتعاب التدقيق في إدارة الأرباح أكثر وضوحاً في الشركات ذات الرفع المالي المرتفع. وهذا يدل على أن اعتماد الشركة على الديون من مصادر التمويل الخارجية يزيد من مخاطر التقاضي، وبناءً على ذلك سيقوم المدقق بتنفيذ إجراءات تدقيق إضافية للتخفيف من هذه المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أتعاب التدقيق. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة جودة التدقيق، مما يقلل من قدرة الشركة على ممارسة إدارة الأرباح.

تشير نتائج المعاملات إلى أن قيمة معامل التأثير لمتغير لحجم الشركة كانت قيمة موجبة بلغت (0.082)، مما يشير إلى أن حجم الشركة ليس له تأثير معنوي في ممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (0.61) وقيمة معنوية (0.539) وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). هذا يعني أن حجم الشركة لا يمثل عاملاً رئيساً للقيام بممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركات، مما يشير إلى أن حجم الشركة لا يؤثر معنوياً في إدارة الأرباح. أما بخصوص متغير ربحية الشركة فقد بلغت معامل التأثير (0.363)، مما يعني أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لربحية الشركة في ممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (9.75) وقيمة معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). مما يعني أن إدارة الشركات ذات الربحية العالية قد تكون أكثر قدرة على التلاعب بالأرباح من خلال تعديل المستحقات الاختيارية بهدف تحقيق مصالحها الانتهازية. أما في يتعلق بمعدل نمو الإيرادات إذ بلغت معامل التأثير (0.016)، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل نمو الإيرادات في ممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغت قيمة (t) (2.15) وبمستوى معنوية (0.032) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وهذا يشير إلى وجود تأثير إيجابي ضعيف ولكن معنوي لهذا المتغير على ممارسات إدارة الأرباح. ويدل ذلك على أن الشركات ذات النمو المرتفع في الإيرادات قد تكون أكثر عرضة لممارسة إدارة الأرباح للحفاظ على مستوى معين من الأرباح. وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة، التي تنص على وجو تأثير معنوي لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح بوجود متغيرات ضابطة في البيئة العراقية. ورفض فرضية العدم التي تنص التي على عدم وجود تأثير معنوي لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح بوجود متغيرات ضابطة في البيئة العراقية. تشير هذه النتيجة إلى أن هيكل التمويل يلعب دوراً تفاعلياً في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، أي أن تأثير أتعاب التدقيق على إدارة الأرباح يتغير باختلاف مستوى هيكل التمويل لدى الشركات. لذا عندما تكون الشركات ممولة بشكل كبير عن طريق الاقتراض، فقد تختلف قوة العلاقة بين أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح مقارنة بالشركات ذات تمويل ذاتي أكبر.

6. الاستنتاجات والتوصيات**6-1. الاستنتاجات:** يتناول المحور عرض أبرز الاستنتاجات المحددة في ضوء نتائج تقييم متغيرات

الدراسة واختبار فرضياتها، وكالاتي:

أ. هناك ثبات نسبي في أتعاب التدقيق لمعظم الشركات، إذ لم تتغير القيم بشكل كبير عبر السنوات. على الرغم من أن بعض الشركات أظهرت اتجاهاً تصاعدياً في أتعاب التدقيق، وقد يرجع السبب إلى كبر حجم هذه الشركات وتعقيد عملياتها. في حين بعض الشركات شهدت انخفاضاً ملحوظاً، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض درجة المخاطر فضلاً عن ثبات أصولها وقلة التعقيدات في نظامها المحاسبي.

ب. إن جميع شركات عينة الدراسة لجأت إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام المستحقات الاختيارية في بعض السنوات وعدم استخدامها في سنوات أخرى، مما يؤكد على توجه إدارات هذه الشركات نحو التلاعب النسبي بالمعلومات المالية لتحقيق أهدافها الانتهازية.

ج. هناك اعتماد معتدل على التمويل بالديون من قبل شركات عينة الدراسة، ومع ذلك، هناك بعض الشركات كانت محل تركيزها على التمويل بالديون، مما قد يشير إلى أنها تواجه مخاطر تمويلية أكبر نتيجة لارتفاع مستوى التزاماتها المالية. وعلى النقيض من ذلك هناك شركات سجلت مستويات أقل على التمويل الديون والاعتماد الأكبر كان على التمويل الذاتي أو حقوق الملكية.

د. عدم وجود تأثير معنوي لأتعاب التدقيق في ممارسات إدارة الأرباح بوجود متغيرات ضابطة في البيئة العراقية.

هـ. وجو تأثير معنوي لهيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح بوجود متغيرات ضابطة في البيئة العراقية.

و. وجو تأثير معنوي لهيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح بوجود متغيرات ضابطة في البيئة العراقية.

6-2. التوصيات: يتناول المحور عرض أبرز التوصيات البحثية في ضوء ما توصلت إليه الدراسة

من استنتاجات تطبيقية وكالاتي:

أ. أهمية وجود جهة رقابية تتولى وضع نظام مناسب لكيفية تحديد الأتعاب، لضمان عدم التأثير على مستوى جودة أداء مراقبي الحسابات. فضلاً عن تحديد الأتعاب المدفوعة بنوعيتها لكل مكتب تدقيق عند تدقيق الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في التقرير السنوي للمدقق للوقوف على ماهية الأتعاب غير العادية وأسبابها ومدى ارتباطها بالجهد المبذول والمخاطر المصاحبة للعمل.

ب. ضرورة قيام الجهات التنظيمية والمهنية في العراق بالعمل على آليات تخفيض المساحة الممنوحة لإدارة الشركات فيما يرتبط باختيار السياسات المحاسبية والاحكام التقديرية الشخصية عند اعداد وعرض التقارير المالية، لما لها من آثار سلبية على جميع الأطراف المستفيدة مع الشركة.

ج. ينبغي أن تضع الشركات في الاعتبار استراتيجيات تنويع فعالة لهيكل التمويل بين التمويل المملوك والتمويل المقرض من أجل تحقيق مزيج أفضل أو أمثل بينهما، بحيث ألا يؤدي الاعتماد المفرط على الديون إلى مخاطر مالية مفرطة، ولا يؤثر الإفراط في حقوق الملكية على العائد المتوقع للمساهمين.

د. ينبغي على الهيئات الرقابية والتنظيمية المختصة تعزيز دور لجان التدقيق من خلال توفير إطار تنظيمي يحدد بوضوح المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بتحديد أتعاب التدقيق، وذلك أجل التحديد

السليم لأتعب التدقيق وفق معايير مهنية واضحة، بما يضمن توازنها وعدم تأثيرها سلباً على جودة التدقيق، بما يسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

هـ. ينبغي على الهيئات الرقابية تعزيز متطلبات الإفصاح المالي، تحديداً فيما يتعلق بهيكل التمويل الخاص بالشركات، وذلك من خلال إلزام الشركات بتقديم معلومات مفصلة ودقيقة حول مكونات هيكلها التمويلي ضمن التقارير المالية السنوية. بما يُمكن المستثمرين والمحللين من تقييم مدى تأثير هيكل التمويل في ممارسات إدارة الأرباح، والكشف عن أي مؤشرات لاحتمال التلاعب في الأرباح أو استخدامها لتحقيق أهداف تمويلية معينة.

و. ينبغي على مجالس إدارة الشركات أن تقوم بتعزيز آليات حوكمة الشركات، وبخاصة تعزيز استقلالية لجان التدقيق، لضمان أن تكون قرارات تحديد أتعاب التدقيق خاضعة لمراجعة دقيقة من قبل هذه اللجان، مع مراعاة تأثير هيكل التمويل على هذه الأتعاب. الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الشفافية والعدالة في تحديد الأتعاب، وبالتالي تقليل المخاطر المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح التي قد تنشأ نتيجة للضغوط التمويلية.

6-2-1 المقترحات البحثية: يتناول المحور عرض أبرز مشاريع البحوث المستقبلية في إطار

- المتغيرات المدروسة والتي لم تتعرض لها الدراسة الحالية ومن أبرزها:
- أ. دراسة وتحليل أثر لجنة التدقيق في أتعاب التدقيق في البيئة العراقية.
 - ب. دراسة وتحليل أثر حوكمة الشركات في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح.
 - ج. دراسة وتحليل أثر هيكل التمويل في إدارة الأرباح باستخدام مقاييس أخرى بخلاف نموذج (modified Jones) المستخدم في الدراسة الحالية.
 - د. دراسة وتحليل أثر هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح كدراسة مقارنة بين العديد من الدول (عينة من الدول النامية وعينة من دول الاتحاد الأوروبي وعينة من الشركات الأمريكية) وذلك من أجل الحصول على فهم أفضل لأثر هيكل التمويل في العلاقة بين أتعاب التدقيق وممارسات إدارة الأرباح، إذ سيساهم ذلك في سد الفجوة البحثية في هذا الموضوع.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

- أ. الوثائق والنشرات والتقارير الرسمية

 1. النشرة الرسمية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2023).
 2. دليل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية القوائم المالية للشركات عينة الدراسة للفترة (2010-2023).

- ب. الرسائل والأطاريح

 1. سعيد، نوزاد خضر سعيد. (2023). تأثير المنافسة السوقية والتفضيلات الإدارية في جودة التدقيق وانعكاساتها في سلوك المستثمرين. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، العراق.
 2. علي، رجب مصطفى رجب. (2016). علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

ج. المجلات والدوريات

1. أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد. (2019). أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23، العدد 4.
 2. أبو سالم، سيد سالم محمد، بسيوني، سارة عبد الحميد كامل محمد. (2018). تأثير قرارات هيكل رأس المال على أداء الشركات المساهمة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 1.
 3. بريسم، أحمد خليل، دستجارد، محسن رحيمي. (2024). دور خصائص الخبرة والمنصب وأتعاب المدقق وانعكاسها على جودة التدقيق. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد 49، العدد 142.
 4. غنيم، بسمة محمد عبد الهادي، عبد العليم، محمد محمود. (2023). أثر الهيكل التمويلي على الربحية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 14، العدد 2.
 5. محمد، أكرم أحمد، أحمد، رزكار علي. (2023). تأثير هيكل رأس المال في ربحية الشركات. مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2.
 6. مخموري عدنان نادر حمد، خالد، إسماعيل صالح. (2023). العوامل المؤثرة في توقيت إصدار تقرير المدقق الخارجي للحسابات. مجلة قه لاى زانست العلمية، المجلد 8، العدد 2.
 7. مشابط، نعمة حرب. (2020). أثر كفاءة حوكمة الشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وأتعاب التدقيق، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 5، العدد 1.
 8. مصطفى، عابدة محمد. (2022). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب المراجعة: الدور المعدل لسمات منشأتي مراقب الحسابات وعميله-دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 1.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

A. Scientific Thesis:

1. Muia, A. (2019). Audit Partner Characteristics, Audit Fees and Earnings Quality (Doctoral dissertation, Master Thesis, Erasmus school of Economics, Erasmus university Rotterdam, MSC in Accounting and Finance).
2. Axén, L. (2020). Determinants of audit fees and the management of corporate disclosures (Doctoral dissertation, Linköping University Electronic Press).

B. Periodicals and Journals:

1. Abbott, L. J., Gunny, K., & Pollard, T. (2017). The impact of litigation risk on auditor pricing behavior: Evidence from reverse mergers. *Contemporary Accounting Research*, 34(2), 1103-1127.
2. Abdullah, H., & Tursoy, T. (2021). Capital structure and firm performance: evidence of Germany under IFRS adoption. *Review of Managerial Science*, 15(2), 379-398.
3. Abou-El-Sood, H., & El-Sayed, D. (2022). Abnormal disclosure tone, earnings management and earnings quality. *Journal of Applied Accounting Research*, 23(2).
4. Abubakar, A. H., Lawal, A. M., & Mohamed, M. I. (2020). Ownership structure and real earnings management: Evidence from Nigeria. *The Journal of Management Theory and Practice (JMTP)*, 43-50.

5. Al Amosh, H., Khatib, S. F., Alkurdi, A., & Bazhair, A. H. (2024). Capital structure decisions and environmental, social and governance performance: Insights from Jordan. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 22(4), 972-989.
6. Almeida, B., & Silva, A. (2020). Audit Fees and Financial Crisis: Evidence from the Spanish Manufacturing Industries. *Contaduria y Administracion*, 65 (1): 1-22.
7. Almeida, B., & Silva, A. (2020). Audit Fees and Financial Crisis: Evidence from the Spanish Manufacturing Industries. *Contaduria y Administracion*, 65 (1): 1-22.
8. Alrashidi, R., & Baboukardos, D., & Arun, T. (2021). "Audit Fees, Non-Audit Fees and Access to Finance: Evidence from India". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 43.
9. Alrashidi, R., & Baboukardos, D., & Arun, T. (2021). "Audit Fees, Non-Audit Fees and Access to Finance: Evidence from India". *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 43.
10. An, Z., Li, D., & Yu, J. (2016). Earnings management, capital structure, and the role of institutional environments. *Journal of Banking & Finance*, 68, 131-152.
11. ASIEN, E. N. (2017). Financial structure signalling to auditorspricing. *The Audit Financiar journal*, 15(146), 207-207.
12. Averhals, L., Van Caneghem, T., & Willekens, M. (2020). Mandatory audit fee disclosure and price competition in the private client segment of the audit market.
13. Azizi, S. (2024). The Effect of Capital Structure and Cash Holdings on Audit Fees. *Accounting and Auditing Studies*, 13(51), 181-194.
14. Bashir, B., Rashid, M., & Bashir, Z. (2024). Impact of Ownership Structure and Corporate Governance on Earning Management: Empirical Findings from Listed Firms on the Pakistan Stock Exchange. *SEISENSE Journal of Management*, 7(1), 1-20.
15. Boateng, P. Y., Ahamed, B. I., Soku, M. G., Addo, S. O., & Tetteh, L. A. (2022). Influencing factors that determine capital structure decisions: A review from the past to present. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2152647.
16. Brei, M., Ferri, G., & Gambacorta, L. (2023). Financial structure and income inequality. *Journal of International Money and Finance*, 131, 102807.
17. Cahyono, S. B., & Chawla, A. S. (2019). The determinants of firm financing structures across sectors: an evidence from Indonesian listed companies. *Investment management and financial innovations*, (16, Iss. 1), 100-118.
18. Call, J. E. (2019). A challenge to business leaders to end earnings management. *Journal of Accounting and Finance*, 19(4).
19. Chen, H., Hua, S., Liu, Z., & Zhang, M. (2019). Audit fees, perceived audit risk, and the financial crisis of 2008. *Asian review of accounting*, 27(1), 97-111.
20. Dahiyat, A., & Bawaneh, A. (2021). The moderating effect of leverage on the relationship between corporate size and audit fees: Evidence from jordanian manufacturing companies. *WSEAS Transactions on Business and Economics*, 18, 1038-1046.
21. Daryaei, A. A., Askarany, D., & Fattahi, Y. (2024). Impact of Audit Fees on Earnings Management and Financial Risk: An Analysis of Corporate Finance Practices.

22. Donatella, P., Haraldsson, M., & Tagesson, T. (2019). Do audit firm and audit costs/fees influence earnings management in Swedish municipalities?. *International Review of Administrative Sciences*, 85(4), 673-691.
23. Durana, P., Michalkova, L., Privara, A., Marousek, J., & Tumpach, M. (2021). Does the life cycle affect earnings management and bankruptcy?. *Oeconomia Copernicana*, 12(2), 425-461.
24. Edison, A., & Nugroho, A. P. A. (2020). The effect of leverage and sales growth on earning management. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, 17(4), 3442-3454.
25. Egbunike, C. F., Igbinovia, I. M., Okafor, K. J., & Mmadubuobi, L. C. (2023). Residual audit fee and real income smoothing: evidence from quoted non-financial firms in Nigeria. *Asian Journal of Accounting Research*, 8(1), 66-79.
26. ElGammal, W., & Gharzeddine, M. (2020). Determinants of audit fees in developing countries: Evidence from Egypt. *Corporate Ownership and Control*, 17(2), 142-156.
27. Gandía, J. L., & Huguet, D. (2021). Audit fees and earnings management: Differences based on the type of audit. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 34(1), 2628-2650.
28. Greiner, A., Kohlbeck, M. J., & Smith, T. J. (2017). The relationship between aggressive real earnings management and current and future audit fees. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 36(1), 85-107.
29. Hadiza, S. A., & Abba, B. (2024). Effect of Audit Fees and Audit Tenure on Earnings Management of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 24(7), 588-597.
30. Hallman, N., Kartapanis, A., Schamidt. (2020). Measuring Competitive Bidding in the Audit Market and Its Relation to Market Concentration, Audit Quality, and Audit Fees: Evidence from Auditor Views of Company SEC Filings. SSRN.
31. Hossain, M. and Salama, F. (2018). Qualitative disclosure, firm life cycle and audit fees. *International Journal of Management and Applied Science*, 4(12): 53-57.
32. Hossain, M., Hossain, M., Mitra, S. and Salama, F. (2019). Narrative disclosures, firm life cycle, and audit fees. *Int J Audit*. 23:403–423.
33. Mansour, M., Altawalbeh, M., E'leimat, D. A., Alnohoud, I., & Marei, A. (2024). Relationship between Jordan's corruption level and company capital structure. *Investment Management & Financial Innovations*, 21(2), 400.
34. Martinez, A. L., & Moraes, A. D. J. (2017). Relationship Between Auditors'fees And Earnings Management. *Revista de Administração de Empresas*, 57(2), 148-157.
35. Muniandy, B. (2022). Audit fees, board ethnicity and board independence: evidence from South Africa. *Managerial Auditing Journal*, 37(4), 409-437.
36. Musa, S., Masri, M., & Hamdan, M. (2025). Audit committee attributes and real earnings management of Islamic banks. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*.
37. Muzatko, S., & Teclezion, M. (2016). The Relationship Between Audit Fees and Earnings Quality of Financial Institutions. *Journal of Accounting & Finance* (2158-3625), 16(5).

38. Naue, T. F., Anastasia, Y., Harjanto, F. H. P., & Novyarni, N. (2023). The effect of sales growth, profitability, and leverage on earnings management. *PERWIRA-Jurnal Pendidikan Kewirausahaan Indonesia*, 6(1), 1-18.
39. Naz, A., & Sheikh, N. A. (2023). Capital structure and earnings management: evidence from Pakistan. *International Journal of Accounting & Information Management*, 31(1), 128-147.
40. Nelson, S., Ahmad, M., & Mohamed, H. (2019). Relationship between the Industry Specialist Auditors and Financial Reporting Timeliness under MFRS. *Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities*, 27(1).
41. Nguyen, L. T. M., Le, D., Vu, K. T., & Tran, T. K. (2023). The role of capital structure management in maintaining the financial stability of hotel firms during the pandemic— A global investigation. *International journal of hospitality management*, 109, 103366.
42. Nicodano, G., & Regis, L. (2019). A trade-off theory of ownership and capital structure. *Journal of Financial Economics*, 131(3), 715-735.
43. Nikoomaram, H., Arabahmadi, F., & Arabahmadi, A. (2016). The Relationship between earning management and capital structure. *International Journal of Finance & Managerial Accounting*, 1(1), 51-56.
44. Nugroho, B., & Fitriany, F. (2019). Impact of Abnormal Audit Fees on Audit Opinion and Quality in ASEAN Countries. *Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities*, 27(2).
45. Nuraeni, N., Nuzula, N. F., & Damayanti, C. R. (2024). Unveiling the Nexus: Exploring The Dynamics Of Corporate Governance, Capital Structure, Investment Opportunities, And Bank Performance In Indonesian Stock Exchange's Publicly Listed Commercial Banks (2018-2022)—A Moderated Analysis Incorporating Credit Ri. *Pakistan Journal of Life and Social Sciences*, 22(2), 1079-1086.
46. Patrick, Z., Vitalis, K., & Mdoom, I. (2017). Effect of auditor independence on audit quality: A review of literature. *International Journal of Business and Management Invention*, 6(3), 51-59.
47. Saeed, N. K., Al-Shujairi, M. H. A., & Saeed, N. K. (2023). The Effect of Competition in Audit Market on Investors' Behavior: An Empirical Study on a Sample of Audit Firms in The Iraqi Environment. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 19(63 part 1).
48. Salehi, M., Mousavi Shiri, M., & Hossini, S. Z. (2020). The relationship between managerial ability, earnings management and internal control quality on audit fees in Iran. *International Journal of Productivity and Performance Management*, 69(4), 685-703.
49. Santos-Jaén, J. M., Martín de Almagro-Vázquez, G., & Valls Martínez, M. D. C. (2023). Is earnings management impacted by audit fees and auditor tenure? An analysis of the Big Four audit firms in the US market. *Oeconomia Copernicana*, 14(3), 899-934.
50. Shehadeh, A., Nassar, M. D. D., Shrouf, H., & Sharairi, M. H. (2024). How Audit Fees Impact Earnings Management in Service Companies on the Amman Stock Exchange

- through Audit Committee Characteristics. *International Journal of Financial Studies*, 12(2), 32.
51. Shikumo, D. H., Oluoch, O., & Wepukhulu, J. M. (2023). Financial Structure, Firm Size and Financial Growth of Non-Financial Firms Listed at the Nairobi Securities Exchange. arXiv preprint arXiv:2303.10910.
 52. Stanley, J. D. (2011). Is the audit fee disclosure a leading indicator of clients' business risk? *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 30(3), 157-179.
 53. Su, X., & Wu, X. (2017). Public disclosure of audit fees and bargaining power between the client and auditor: Evidence from China. *The International Journal of Accounting*, 52(1), 64-76.
 54. Sudheesh, K., & Nidheesh, K. B. (2021). Earnings Management to Meet Earnings Benchmarks: The Impact on Future Performance. *Economic Research Guardian*, 11(1), 78-102.
 55. Sun, X. S., Habib, A., & Bhuiyan, M. B. U. (2020). Workforce environment and audit fees: International evidence. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 16(1), 100182.
 56. Sutrisno, P. (2019). CEO Overconfidence, Audit Firm Size, Real Earnings Management and Audit Opinion. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23, 1-13.
 57. Tesema, T. N. (2024). The effect of capital structure on performance: empirical evidence from manufacturing companies in Ethiopia. *Cogent Economics & Finance*, 12(1), 2300926.
 58. Usman, M. K., & Adekanye, A. V. (2019). Audit Fee, Auditor's Experience, And Earnings Management: Evidence From Listed Manufacturing Companies In Nigeria. *Malete Journal of Accounting and Finance*, 1(1), 272-285.
 59. Viana, D. B. C., Lourenço, I. M. E. C., & Paulo, E. (2023). The effect of IFRS adoption on accrual-based and real earnings management: emerging markets' perspective. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 13(3), 485-508.
 60. Wang, L., Chen, X., Li, X., & Tian, G. (2021). MD&A readability, auditor characteristics, and audit fees. *Accounting & Finance*, 61(4), 5025-5050.
 61. Wasiuzzaman, S. (2018). Industry characteristics and earnings management: a study of Malaysian industries. *International Journal of Emerging Markets*, 13(5), 837-854.
 62. Xu, Q., Fernando, G., Tam, K., and Zhang, W. (2020). Financial report read-ability and audit fees: a simultaneous equation approach. *Managerial Auditing Journal*, 35 (3): 345-372.
 63. Yahaya, I. D., & Okoroigwe, E. S. (2022). Moderating Effect of Audit Committee Financial Expertise on the Relationship between Audit Quality and Earnings Management of Quoted Consumer Goods Firms in Nigeria. *Lapai Journal of Economics*, 6(2), 34-48.
 64. Yang, R., Yu, Y., Liu, M., & Wu, K. (2018). Corporate risk disclosure and audit fee: A text mining approach. *European Accounting Review*, 27(3), 583-594.
 65. Zhang, J. H. (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 245-276.